# علم لغة النص

## ( الإرهاصات الأولى وبدايات النّشأة )

د. عزمي محمد "عيال سلمان"
أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية – كلية العلوم والآداب –
جامعة نجران – المملكة العربيّة السعوديّة

ورد البحث في ١١/ ٣/ ١٤٣٥هـ وقُبل للنشر في ٢٨/ ٦/ ١٤٣٥هـ

# علم لغة النص

## (الإرهاصات الأولى وبدايات النّشأة)

د. عزمي محمد "عيال سلمان"

### ملخص البحث

في نهاية ستينات القرن الماضي أوْلَت فئة من الباحثين عناية خاصة بالنصوص والخطابات باعتبارها الوحدة الفعلية التي تتحقق من خلالها اللغة. وهم بذلك يتجاوزون الأعراف والتقاليد المُتَّبَعة في تلك الآونة في دراسة اللغة، والتي كانت تتموضع حول الجملة ونظامها، باعتبارها أكبر وحدة يمكن أن تطالها أدوات الوصف اللغوي وتصوّراته. ومن ذلك الحين بدأت أصوات تظهر منادية باستقلال (علم لغة النص) ليكون من أحدث فروع اللسانيات المعاصرة. وكانت أولى مُهمّات هذه الفئة من الباحثين المؤسِّسة لـ(علم لغة النص) في تلك المرحلة هي تتبّع التصوّرات النصيّة في جميع المعارف والعلوم، الحديثة منها والقديمة. وتبيّن لها بعد البحث والتتبّع أن هنالك علوماً كثيرة تضمنت مثل هذه التصورات، إلا أنَّ أغناها في هذا الباب هي: البلاغة الكلاسيكيّة، والأسلوبيّة، والدراسات الأدبيّة، واللسانيات الحديثة ممثلة بعلمَيْ اللغة: (البنيوي) و(التوليدي التحويلي)، وقد تكفَّلت هذه الدِّراسة بالوقوف على العلم الأخير منها (اللسانيات الحديثة)، وبيان مدى إسهامه في نشأة علم لغة النص. وقد وجد الباحثون أنَّ كثيراً من النتائج التي توصّلت إليها اللسانيات الحديثة والعلوم المجاورة لها فيما يتعلق بنظرية النص تتفوَّق في كثير من نواحيها على ما توصلت إليه أغلب الاتجاهات الحديثة في علم لغة النص. وإنْ كان من عيب منهجي يمكن أن يسِم تلك التصوّرات النصيّة السابقة لمرحلة التأسيس، فهو مجيئها متناثرة معزولة عن بعضها في تلك الحقول المعرفيّة المتباينة؛ لهذا دعت الحاجة إلى جمعها وتصنيفها من قبل علماء لغة النص لتُشكِّل اللبنة الأولى في بناء هذا العلم.

# Linguistic Text Science
## (the pre-establishing steps and start)

**Dr. Azmi Mohammad Hmoud (Eyal Salman)**
**Assistant professor in Arabic Language Department**
**Faculty of Arts& Sciences- Najran University**

## Abstract

By the end of the 1960s, a group of researchers deeply concentrate on the texts as they represent the actual unit of language. The researchers overcome the traditional conventions of studying language that is concentrated on the sentence as it is the largest unit to apply the linguistics tools on. Then, several voices appeal to study the linguistic texts as an independent and new field of contemporary linguistic studies. The first and main task of these researchers is to follow the textual conceives in all ancient and modern science fields. As a result, they arrived to recognize that such conceives are included in other several science fields as they are richly discussed in the classic rhetoric, stylistic, literary studies, and the modern linguistic, Structuralism and generative syntax. This study is going to deal only with the linguistic studies to show its contributions in the linguistic text science start. The researchers of the linguistic texts found that the just-mentioned sciences' results, regarding the linguistic text science, have been reached, in many aspects, are better than the modern tendencies reached results. The notable methodological deficiency could be observed in the previous linguistic studies is the way the textual conceives were incoherent. This what urges the researchers of the linguistic text to collect and classify them to form the first step in establishing this science.

## مُقدِّمـة

إنَّ اللسانيات الحديثة في بواكير نشأتها قد اشتغلت بمجال محدود للغاية ينحصر في استكشاف الوحدات الصغرى، ووصفها بالنسبة لكلّ مستوى من مستويات اللغة، وأدّى عزل هذه المكونـات الصـغرى المُستكشَـفة، وعـدم الاسـتعداد لتجـاوز حـدود الجملة إلى صرف الاهتمام عن الواقع الفعليّ للغة، وأثّر هذا البحـث المُتصـدِّر (نحـو الجملة) – وكثيراً ما كان الوحيد – سلباً في تطور مسيرة علـم اللغـة عـبر عقـود مـن الزمن، واستُبعدت من البحث اللغوي جوانب جوهرية ما كان يمكن الوقـوف عليهـا إلا بالانطلاق من نصوص اللغة وخطاباتها، وبجعلها المحور الأساس الذي تدور حوله بحوث اللغة ودراساتها. وقد أفضى هذا التقليد الـذي أرسـاه (دي سوسـير)، وتبعتـه بإحكام معظم المدارس، والاتجاهات البنيويّة والتوليديّة تقريبـاً إلى مجـال بـالغ الضـيق والانعزال، لم يُعثر فيه على بحوث حول النظـام اللغـويّ في واقعـه الفعلـيّ في مجتمـع معيّن في أيّ مكان. وإن وُجدت بحوث من هذا النوع – وذلك نادر – فإنَّها ظلت بلا صدى إلى حدّ بعيد.

وأدّى تجاهل اللسانيات الحديثة، في بواكيرها، للواقـع الفعلـيّ للنظـام اللغـويّ المُنبثِق من نصوص اللغة وخطاباتها إلى عدم اكتمال المشروع الفكريّ الذي اضطلعت به مدارسها واتجاهاتهـا، ويـذهب (فـان دايـك) إلى أنَّ أحـد الأسـباب الرئيسـة لهـذا التجاهل هو أنَّ البنى الكبرى لا تزال أجساماً غريبة في النظريّة النحويّة، أي لا تـزال بنى تحتاج إلى تفسير مختلف عن بنى معنى الجمل أو العلاقة بين الجمل. والحقيقة أننـا لا يمكننا أن نتصوّر وصفاً للبنى (السرديّة) أو (الحِجاجيّة) أو (المُحادثيّـة) تقـوم علـى قواعد النحو وحـدها. وبهـذا المعنـى فـإنّ اللسـانيات الحديثـة نفسـها لم تطـوّر علـى

الإطلاق في اتجاهها السائد نظريّة حقيقيّة لاستعمال اللغة تقوم على الخطاب؛ ذلك أنَّ النماذج النحويّة في اللسانيات الحديثة ظلّت في جوهرها نماذج نحويّة تتابعيّة أو خاصّة بالجمل، وينطبق الأمر نفسه على جزء كبير من اللسانيات النفسيّة واللسانيات الاجتماعيّة، وهذا سبب آخر من الأسباب التي تُفسِّر لماذا أصبح تحليل الخطاب علماً بَيْنِيّاً، يتقاطع مع العديد من فروع علم اللغة بدلاً من أن يكون تخصصاً من التخصصات اللغويّة، ويكشف لنا هذا التطوّر أيضاً كيف أنَّ نتائج أحد العلوم (الفرعيّة) قد تتطلّب عقوداً من الزمن قبل أن تدخل إلى علم (فرعي) آخر، وتُقبل فيه، بل وربما لا تدخل إليه أصلاً لكونها أجساماً غريبة عن هذا العلم(١).

وانبعثت دوافع للاهتمام المتزايد ببحث النصوص ومبادئ بنائها، من اللسانيات الحديثة نفسها، ومن علوم متاخمة أيضاً، وجعلت هذه العلوم من الجوانب النصيّة التي تناولتها إشارات متناثرة تكتنفها عزلة شديدة داخل الحقل المعرفيّ الواحد، بَلْه الحقول المعرفيّة المتجاورة؛ ومن هنا دعت الحاجة إلى وجود علم شامل يجمع شتات ما تفرّق من هذه الإشارات في الحقل المعرفيّ الواحد، وفي غيره من الحقول المعرفيّة التي أعطت للنص أهميّة ضمنيّة، وهذا ما وقع بالفعل عند ما ظهر (علم لغة النص) فرعاً حديثاً من فروع علم اللغة.

ومن هنا تنبثق أمام الباحث مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بالإرهاصات الأولى لهذا العلم، وبدايات نشأته، ولعلّ من أبرزها: هل كانت هنالك علوم ومعارف مُتضمِّنة لتصوّرات نصيّة قبل ظهور (علم لغة النص) بوصفه علماً جديداً ومستقلاً بداية سبعينات القرن الماضي؟ وما هي القيمة العلميّة التي يوليها علم لغة النص لمثل هذه التصوّرات القديمة؟ وهل ارتبط علم لغة النص في نشأته ببلد محدّد أو اتجاه معيّن؟ وهل هنالك علاقة بين هذا العلم الجديد وبين اللسانيات المعاصرة؟ وما هي

طبيعة هذه العلاقة إنْ وجدت؟ وهل تجاوز علم لغة النص الاتجاهات الحديثة للسانيات في تلك المرحلة المبكّرة، أم هو تطوير وامتداد لها؟ وما هو موقف أبرز علماء اللغة المعاصرين من قضيّة تجاوز نحو الجملة؟ وهل كانت لبعضهم إسهامات في نشأة علم لغة النص وتطويره؟ تسعى هذه الدراسة للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها لاستجلاء بعض جوانب النشأة الأولى لهذا العلم.

**١- العلوم المُؤسِّسة لـ(علم لغة النص):**

لقد جعل علماء لغة النص أولى مهمّاتهم في مرحلة التأسيس لهذا العلم هي التتبُّع التأريخيّ للمعارف والعلوم التي تناولت جوانب من نظريّة النص والخطاب، وبعد الاستقصاء والتتبُّع، وجد هؤلاء الباحثون أنَّ تلك الجوانب قد تقسّمتها تخصصات متنوّعة، وكُلّ شيء يوحي بأنَّ هناك فرقاً وتعدّداً في هذه الاختصاصات المتعلّقة بالنص والخطاب، ويُلاحَظ أنَّ هذه المعارف لم تظهر في الحقبة نفسها، فبعضها يبدو عريقاً، والبعض الآخر حديث النشأة (مائة سنة). فقد تجاورت البلاغة والنحو في الألفي سنة ضمن الحقل المعرفيّ الذي يُسمّى الثلاثي (Trivium): (النحو، والمنطق، والبلاغة). أما الأسلوبيّة واللسانيات - على سبيل المثال - فيرجع تاريخ ظهورهما إلى القرنين الماضيين.

ويبدو أنَّ الاختصاصات المتّصلة بالنص متجاورة في الحقل الإمبريقي نفسه، لكنها تختلف إنْ على مستوى الوضع الإبستمولوجيّ - الأكاديميّ أو الأهداف والمناهج وإجراءات التصديق، وأخيراً فهي تختلف على مستوى تطوّر النص الذي تدرسه وتتحدّث عنه، فلا يوجد مجال معرفيّ يمكن أن يدَّعي الهيمنة، واللسانيات ليست أكثر حظّاً من الحقول المعرفيّة الأخرى، فالعلاقة غير المباشرة التي تربط

النصوص بالميادين الموضوعيّة المختلفة لا تؤدّي إلى استنتاج قد يفيد بأن اللسانيات تتبوّأ مكانة العلم الكُلِّي(٢). ويرى الباحثون الغربيّون أنَّ القدر الأوفر من الدراسات المهمّة المتعلِّقة بالنص قد أجري خارج نطاق اللسانيات، خاصّة في علوم مثل: الأنثروبولوجيا (دراسة الإنسان)، والاجتماع، والخطابة، والآداب، فضلاً عن البلاغة الجديدة والشعريّة.

ثُمَّ التفت علم الأنثروبولوجيا أخيراً من خلال أنموذج مثالي إلى دراسة الثقافة الماديّة للشعوب البدائيّة؛ مما أغنى (إثنوجرافيا الكلام)، فدرس الأنماط المختلفة للخطابات المستعملة في الثقافات المتباينة مثل: القَصّ والروايات والألغاز واللعب بالكلمات والسباب وغيرها، واعتنى بنظريّة السَّرد في تحليل الأسطورة. أما علم الاجتماع في صورته: (منهجيّة دراسة الشعوب)، فقد تركّزت بحوثه في مجال التحليل المستفيض للحوارات اليوميّة، وقواعد متتاليات الجمل، وأفعال الحديث ومحتواه المتعلّق بالمعتقدات، وأنماط سلوك الأفراد في المجتمع، خاصّة في إطار تحليل الرسائل في وسائل الاتصال الجماعيّ. وأما علم النفس الاجتماعيّ، فاهتمامه بالتحليل المنظم للخطاب كان أقلّ من اهتمامه بالآثار المترتبة عن الخطاب ومن مضمونه على اعتقادات الأفراد وسلوكهم في المجتمع، وخاصّة في إطار تحليل وسائل الإعلام وضروب أقاويلها الخطبية المرسلة(٣).

ونحن نرغب هنا في هذا البحث الذي نُقدِّمه أن نتتبَّع الإشارات التأريخيّة التي تناولت الإرهاصات الأولى وبدايات النشأة المتعلِّقة بـ(علم لغة النص) داخل حدود اللسانيات الحديثة. فنحن وإنْ كنّا قد استطعنا أن نرى ظهور عدد من الكتب المُختصَّة في مجال علم النص في الدراسات العربيّة فإنَّه لا يوجد فيما نعلم سوى عدد محدود من المداخل الجيدة التي وقفت على ومضات يسيرة فيما يتعلق بهذا الجانب من

جوانب بحث علم لغة النص، وما احتفاء روّاد هذا العلم في الغرب بهذا التتبُّع البعيد للنشأة الأولى إلا لأنهم (أوّلاً): يرغبون عن البدء من الصفر المنهجيّ؛ حتى لا يتمّ إهدار نتاج متميّز لقرون تطاول عليها العمر، وهم بهذا التتبُّع (ثانياً) يعيدون الحياة إلى هذه المساهمات باعتبار أنَّ فيها نظرات صائبة لا تقل أهميّة وخصوبة عما قُدِّم في علم لغة النص في الآونة الأخيرة. وقد وجد هؤلاء العلماء بعد الاستقصاء أنَّ كثيراً من النتائج التي توصَّلت إليها الدراسات النصيّة الكلاسيكيّة تتفوَّق في كثير من نواحيها على ما توصَّلت إليه الدراسات النصيّة المعاصرة، والاختلاف بين الدرسين النصيين القديم والمعاصر يُشْبه إلى حد كبير – وفقاً لدي بوجراند – الاختلاف بين الألسنيّة الحديثة والدراسات اللغويّة القديمة، وهو اختلاف في منهجيّة البحث ومجال التركيز أكثر من كونه اختلافاً في النتائج[٤]، وهم (أخيراً) بهذا التتبُّع يقارنون بين حصاد البحوث النصيّة القديمة وبين أحدث ما آلت إليه البحوث النصيّة في عصرنا، لا لتغليب الثانية على الأولى، وإنما لتصحيح النظرة التأريخيّة إلى مثل هذه الجهود.

وتعتمد مثل هذه الدراسة الرّاصِدة التي نقوم بها اعتماداً كُلّياً على ما أنجز من بحوث ودراسات متخصصة ودقيقة جعلت من صلب اهتماماتها تتبُّع التصوّرات النصيّة التي وجدت ضمناً في كلّ علم من العلوم القديمة والحديثة حتى منتصف ستينات القرن الماضي. وقد وجد الباحث أنَّ هذا الجانب من جوانب تاريخ علم لغة النص المُتعلّق بالتراث العربيّ لا يزال مُعتِماً لندرة الدراسات والبحوث التي أنجزت بهذا الشأن، فالنظريات الأدبيّة واللسانيّة العربيّة الحديثة لم تُؤسَّس على قاعدة علميّة تؤمن بالتراكم المعرفيّ والانطلاق من تراث الأجداد، لذلك لم يكن بدّ من أنْ يتّخذ حديثنا عن تاريخ علم لغة النص طابعاً براجمياً يستقي مُحدِّداته من جهود علماء غربيين استفرغوا وسعهم في تسليط الضوء على هذا الجانب، فالتراث الغربيّ من هذه

الناحية يُعدّ موفور الحظ بما أُتيح له من دراسات مُفصَّلة شاركت في إنجازها جميع المدارس اللسانيّة الحديثة وغيرها أيضاً من العلوم المعاصرة، لذلك تَكُون مهمَّة الباحث الذي يَرُوم وضع إطار نظريّ لأيّ جانب من جوانب التراث الغربيّ أيسر حالاً، مقارنة بالباحث العربيّ الذي تبدو مهمّته أكثر تعقيداً؛ ذلك أنَّ تراث أُمّته الغنيّ والخالد لا يزال بحاجة ماسّة إلى أنْ يُعاد ترتيبه وتصنيفه من جديد، فهو جدير بأنْ يضيف أشياء كثيرة إلى المقترحات الغربيّة فيما يتعلّق بعلم لغة النص، وغيره من العلوم والمعارف الحديثة.

وبعدَ أن أجال الباحث النّظر طويلاً فيما وقع عليه من بحوث ودراسات وجد أنَّ معظم العلماء في حديثهم عن نشأة علم لغة النص يربطون هذه النشأة بعلوم وفنون كثيرة، وتكاد تتّفق كلمتهم على أربعة منها كان لها دور كبير في هذا الباب، وهي: البلاغة الكلاسيكيّة، والأسلوبيّة، والدراسات الأدبيّة، واللسانيات الحديثة. وكلّ علم من هذه العلوم بحاجة إلى تخصيص دراسة مستقلة لتتبُّع هذا الجانب المتعلّق بالإرهاصات الأولى وبدايات النشأة لعلم لغة النص. وقد خُصِّص هذا البحث لتناول هذه المسألة في العلم الأخير منها، وهو (اللسانيات الحديثة) ممثلة باللسانيات البنيويّة واللسانيات التوليديّة التحويليّة.

## ٢- اللسانيات الحديثة ودورها في نشأة (علم لغة النص):

إنَّ اللغة الإنسانيّة على درجة من التركيب في نظامها والاختلاف في تجلّياتها، تجعل علم اللسان دائم التطوّر؛ فاللغويّ يواجه وفرة عظيمة من مادة البحث تمتدّ بين ما يدرك بالملاحظة من التخاطب المباشر وبين العويص من التأملات الرياضيّة والفلسفيّة في اللغة، ولقد اضطرّت اللسانيات في مراحلها الأولى إلى أن تكون انتقائيّة

Selective واختزاليّة Reductive في نظرتها إلى حدّ بعيد، ونحن نقترب الآن من زمن يمكن فيه للسانيات أن تستطيع باتّساع آفاق البحث أن تفي بالمطالب التي يفرضها عليها المجتمع(٥). فاللغة تعمل منذ نشأ الاجتماع البشريّ. وتطوّرت علوم تدرسها كانت وسيلة لغيرها من العلوم، متشابكة معها، ثُمَّ استقلَّت شيئاً فشيئاً إلى أن نشأ علم مستقل جامع لها هو (اللسانيات)، فهو أقدم العلوم موضوعاً وأحدثها نشأة، إذا ربطنا النشأة بالاستقلال.

واعترى الدرسَ اللسانيَّ مع مطالع القرن العشرين عزوفٌ عن المعالجة الفيلولوجيّة للغة النصوص القديمة المدوّنة، وتَمَّ الالتفات عنها إلى الوظيفة الاجتماعيّة للغة، وإلى الدور التواصلي الذي هو جوهر وظيفة اللغة في العمليات الاجتماعيّة، وقد تبع ذلك قيام اللسانيات بدور الرائد لكثير من العلوم الإنسانيّة؛ مما ألقى عليها تبعات منهجيّة كبيرة، ومن هناك أدرك علماء اللسان أنَّ اجتزاء الجمل يُحيل اللغة الحيّة فتاتاً وتفاريق من الجمل المصنوعة المجفّفة أو المجمّدة(٦). ولا يقتصر الأمر في دراسة اللغة على الوقوف عند مدى معرفة المتحدِّث باللغة، من خلال استعراض الجمل المعزولة والمنبتّة عن سياقها، وإنما يجب أن يتجاوز ذلك إلى البحث في قدرة المتكلِّم على استعمال اللغة في مواقف حقيقيّة من مواقف الاتصال العامّة في حياة الناس.

وألمح باختين Bajtin قُبيل انتهاء النصف الأوّل من القرن العشرين إلى أنَّ الدراسات اللسانيّة لم تكشف بعد عن خفايا الأشكال اللغويّة الكبرى، كالكلام المُطوّل في الحياة اليوميّة، والحوارات، والخطابات، والمؤلفات، والروايات... إلخ، ومثل هذه الأشكال اللغويّة يجب أن تُدرس هي أيضاً باعتبارها جانباً من جوانب النظريّة اللغويّة، فتركيبة الأشكال اللغويّة الكبرى لا تزال مجهولة تنتظر من يكشف

عنها، والدراسات اللسانيّة لم تتجاوز حدود الجملة المركّبة باعتبارها أكبر الظواهر اللغويّة التي تَمَّ تناولها تناولاً علمياً[٧]. و(باختين) في هذا ينطلق من أيدولوجيّة فكريّة ترى أنَّه حيث لا يوجد نصّ فليس ثَمَّة موضوع للبحث والتفكير، فالنص عنده سواء كان مكتوباً أو شفاهياً يعتبر مادّة أوّلية تقوم بتحليلها الألسنيّة والفلسفة والنّقد الأدبيّ وغير ذلك من العلوم المجاورة، على أساس أنَّ النص هو تلك الواقعة المباشرة التي تتأسَّس عليها هذه العلوم وتدور حولها، سواء اصطبغت بالطابع الفكريّ أو العاطفيّ"[٨].

والنصوص تعمل منذ نشأ الاجتماع البشريّ؛ إذ لا يوجد كلام خارج ملفوظ منجز هو (نص)، وتطوّرت علوم تدرسه (علوم الأدب، والنّقد، والبلاغة، والأسلوبيّة، والتفسير...إلخ)، كانت وسيلة لغيرها من العلوم متشابكة معها، ثم استقلّ كلّ واحد منها بنفسه على موضوعه من حيث هو مدلول عليه، والتحق جزء مما كان يجب أن يكون موضوع علم يدرس (النص) من حيث هو نص بالجانب الهامشيّ من اللسانيات، وهو أمر حتّمته شفافيّة ما بين حدود النص وحدود الجملة، ولا يزال عائقاً أمام استقلال (لسانيات النص) بنفسها، ولعلّ هذا العلم الجديد أقدم العلوم موضوعاً مثل اللسانيات، وأحدثها على الإطلاق[٩].

والمُتصفِّح لعينات من مؤلفات النحو الغربيّ الكلاسيكيّ يجد أنَّ كلمة (نصّ) لم تستعمل فيها، لا من حيث هي مصطلح، ولا من حيث هي مفهوم تمّ التعبير عنه بتسميات أخرى، كما يلاحظ ضحالة المباحث المتناولة للظواهر اللغويّة المتجاوزة للجملة، والتي اعتبرت مجسمة لمظاهر الترابط والاتساق النصيّ، كمبحث العلاقات بين الجمل. أما المباحث التي من قبيل أدوات الربط أو مباحث التعريف والحذف والإضمار والتنقيط، فإنَّ تناولها كاد يقتصر على نطاق لا يتعدّى حدود الجملة

الواحدة(١٠). ولهذا فقد ظلّت شرعيّة اللسانيات بخصوص تمديد الوصف إلى النصوص مصدر خلاف متعدِّد الوجوه، وهذا ما أكَّده (مولينو) حين شكّك في وجود علم أوحد يخصّ تباين النصوص، وسخر من العلم العجيب للنصوص(١١).

وإذا كانت هذه هي الحال التي آلت إليها دراسة النص في الغرب، فقد استدعى ذلك حاجة ماسّة إلى تضافر العلوم اللسانيّة والنقديّة على دراسة النص الأدبيّ دراسة علميّة. وإذ التقت تطلّعات المشتغلين باللسانيات وبغيرها من العلوم الإنسانيّة على ضرورة التوفّر على دراسة (النص) أو (الخطاب)، وآنس علماء اللسان في أنفسهم أنهم ربما كانوا أبرز المؤهلين للإسهام بنصيب متميِّز في هذا المجال – اتسع مفهوم الدرس اللسانيّ لما يُسمّى بمصطلح لويس هيلمسليف Louis Hjelmslev: (اللسانيات المُوسَّعة Extended linguistics)، التي هي في مذهبه: النظريّة الخاصّة بجميع التجليات الفعليّة أو الممكنة للغة الطبيعيّة. لقد فطن المشتغلون بعلوم اللسان إلى أن اللغة ليست مجرد نماذج وأنماط للجمل، ولكنّها مرآة وأداة وسلاح، ومن ثَمَّ فإن الفهم الحقّ لنظريتها لا يمكن أن يتحقّق باجتزاء الجمل من السلوك القوليّ في شموله وتكامله، والتزام حدود نحو الجملة(١٢).

وقد نشأ عن ذلك أنْ التفتت بعض الاتجاهات اللسانيّة إلى دراسة النصوص والخطابات العامّة، حتى تلك التي تجاهلت النصوص في بواكير نشأتها، وهي بذلك تعيد الاعتبار للنص الذي يمثّل بنية نحويّة تحقّق نمطاً اتصالياً تفتقر إليه الجمل وأجزاؤها، "فإنتاج النص لا يمكن علاجه إلا بواسطة علم اللغة الذي يختصّ بالتفعيل. ذلك أن المناهج اللغويّة الأسبق في الوجود والمهيّأة للتعرّف والتعميم والوصف كانت تحليلية خالصة على حين نرى علم اللغة المعنيّ بالتفسير وإعادة الصياغة والتوجيه كالذي نحتاج إليه في دراسة إنتاج النصوص يجب أن تكون له نظرة تركيبيّة"(١٣).

ويتّفق علماء لسانيات النص على أنَّه توجد مداخل أولى داخل إطار الدراسات اللغويّة لتوسيع أنحاء الجملة (وأنحاء متجاوزة للجملة) قبل نشأة فرع علمي هو (علم النص) بزمن طويل، ويذهب (دي بوجراند) إلى أنَّ الاهتمام الأوّل بالدراسات النصية كان في مجال الدراسات الفيلولوجية التي سبقت الألسنيّة الحديثة، حيث تركّز الاهتمام على دراسة الأصوات والأشكال اللغويّة من المنظور التاريخيّ، إضافة إلى دراسة نظام ترتيب الكلمات في الجمل، ويرى أنَّ هنري ويل (Henery Weil 1844-1887) قد لحظ أنَّ علاقات الكلمات في الجمل لا تخضع فقط لقوانين النحو، وإنما تتبع قوانين نظم الأفكار، وهو المنحى نفسه الذي ذهبت إليه مدرسة براغ الوظيفيّة فيما بعد في النظريّة التي تعرف بـ(إطار الجملة الوظيفيّة)، وهي النظريّة التي ترى أنَّ الدور الوظيفيّ للجمل يتركّز على المعرفة الجديدة التي تحملها هذه الجمل داخل النص(١٤).

فطرائق التحليل اللغويّ للنص بناء على ذلك ترجع إلى أبعد مما افترض في عدد كبير من المؤلفات التي تحاول أن تقوم بتأريخ بداية البحوث اللغويّة النصيّة. ويبدو أنَّ هذه الأعمال لا تَعْرِف – كما يرى فيهفجر – "ذلك الإسهام في الوصف اللغويّ للنصوص وتحليل بنية النص الذي أنجزه ما نشره (ف.م. جرمونسكي، ١٩٢١م) و(أ.م. بشكوفسكي، ١٩٢٧م) من أعمال، أُقيمتْ على أساسها في الدراسات الروسيّة في الاتحاد السوفيتيّ منذ الثلاثينات والأربعينات بحوث كثيرة، اندرجت تلك (البنية) في علم اللغة تحت مفاهيم مثل: وحدة نحويّة موسَّعة لدى (فيجوروفسكي)، وكُلّ نحويّ مُعقَّد لدى (بوسيلوف)، ووحدة الجملة العليا لدى (بولاشوفسكي)، وفقرة لدى (لوسيفا)، ومقطع نثريّ / فقرة نثريّة لدى (سولجانك) وآخرين. ولهذا ينبغي أن يوضَّح بأنَّ رصداً للأعمال اللغويّة النصيّة يظلّ حتى الآن

غير تامّ دون هذه الأبنية المفهوميّة، ويغفل نظرات جوهريّة في بناء نصوص لغويّة ووظيفتها[١٥].

وليس من قبيل المصادفة أنْ تتّفق الإيضاحات المبدئية الأولى، بأنّه من الضروريّ أن تحلّل كليّات النص – وليس الجمل أو مركّبات الجمل فقط – تحليلاً دقيقاً مع تلك التغييرات الجوهريّة في علم اللغة، تلك التي تندرج تحت مفهوم جامع هو (التحوّل الاتصالي _ البراجماتي)، ويفهم بشكل عامّ في إطار ذلك تحوّل النماذج من علم اللغة الذي يكاد يخلص للنظام اللغويّ (من دي سوسير حتى تشومسكي) إلى علم لغة يركّز على التوجّه الاتصاليّ والوظيفي"[١٦].

ولو أردنا أن نتتبع المنابع الأولى للدراسات النصيّة في اللسانيات الحديثة لوجدنا لها حظاً وافراً في (اللسانيات البنيويّة)، و(اللسانيات التحويليّة التوليديّة) خصوصاً لدى أتباع تشومسكي الذين اجتهدوا في تطوير نظريّته وتوسيعها لتشملَ ظواهر لغويّة تتجاوز حدود الجملة مُقارِبةً أفق النص وتجلياته. ومثل هذه الإشارات النصيّة يمكن أن تُشكّل المرحلة الأولى من نشأة علم لغة النص داخل إطار اللسانيات المعاصرة، وهذا ما سنقوم بإيضاحه وشيكاً.

فعلم لغة النص القائم على النظام اللغويّ يرجع هدفه في اكتشاف مبادئه العامّة ووصفها وصفاً منظّماً سواء من الناحية النظريّة – المفهوميّة أو المنهجيّة إلى حدّ بعيد إلى تحديدات علم لغة الجملة ذات الأصل البنيويّ أو التوليديّ – التحويليّ. ويعبّر عن هذا الترابط بوضوح خصوصاً في مفهوم النص، فيُعرِّف هذا الاتجاه القائم على النظام اللغويّ النصَّ بأنّه: تتابع متماسك من الجمل، غير أنَّ هذا يعني أنَّ الجملة كما كانت الحال من قبل يُنظر إليها على أنها مَعْلم رئيس في تدرّج وحدات لغوية،

أي تعدّ وحدة بناء النص، والنتيجة الأهمّ لهذا التصوّر هو أنَّ مفهوم التماسك النصيّ المركزيّ بالنسبة لعلم لغة النص قد فهم فهماً نحوياً محضاً، فهو لا يَسِم في هذا الاتجاه البحثيّ اللغويّ النصيّ إلا العلاقات النحويّة – الدلاليّة بين الجمل، أو بين عناصر لغويّة (مفردات وضمائم...إلخ) في جمل متعاقبة(١٧).

**٢- ١ اللسانيات البنيويّة:**

لن نسرد هنا تاريخ اللسانيات البنيويّة، فليس هذا مجال بحثنا، وإنما سنبيّن الدور الكبير الذي مارسته بعض الدراسات التي أُنجزت في تلك الآونة وكان لها تأثيرٌ واسع في لسانيات النص وتحليل الخطاب، فما زالت تلك الدراسات كما هي لم تفقد من قيمتها أيّ شيء، بل زاد الاهتمام بها وعرفت أهمّيتها العلميّة بعد أن نُشرت بعشرات السنين، وعلى الرغم من أنَّ هذه الأعمال المُضيئة قد قُلّدت وطوِّرت إلا أن هناك من الباحثين من ينكر قوّتها أو قوّة كُتَّابها بعد أن صارت لسانيات النص في العقود الأخيرة أشدّ تعقيداً بصورة لا تقبل المقارنة، وأكثر دقّة من الناحية التجريبيّة.

وجرت العادة أن يُؤرَّخ للبنيويّة انطلاقاً من دي سوسير (١٨٥٧ – ١٩١٣م) إلى حدّ حصر هذا التيار فيما تولّد عن دروسه من اتجاهات، ومع أنَّ معظم الذين تناولوا (دي سوسير) بالدرس يرون أنّه ينطلق في مباحثه اللغويّة من منظور عامّ سُمِّي بـ(البنيويّ)، إلا أنّه لم يستعمل مطلقاً هذه الكلمة، التي غالباً ما تُذكَر تعبيراً عن الانتهاء إلى نهجه في البحث، فالمفهوم الأساسيّ عنده هو مفهوم (النظام)، واللغة هي نظام لا يعرف سوى تنظيمه الخاص. أما مصطلح (البنيويّة)، فقد ظهر فيما بعد في أعمال (حلقة براغ اللسانيّة)، وهو يعني: جملة المناهج التي نتجت عن مفهوم اللغة نظاماً تُبرِّر صحته المبادئ التي طرحها دي سوسير: (يجب الانطلاق من الكلّ المتكامل

للتوصّل عن طريق التحليل إلى العناصر التي يتضمّنها)، ولكي نتفادى ما تعرَّض له مصطلح (البنيويّة) من تضخم لا يمكن السيطرة عليه، نرى أنّه من الأفضل التذكير بغرض البنيويّة كما حدّده كلود ليفي _ شتراوس Cl. Levi-Strauss: غرض العلوم البنيويّة هو كلّ ما يتّسم بطابع النظام(١٨).

ويُلخِّص لنا (إميل بنفينيست) في مقالته (البنية في اللسانيات) تاريخ البنيويّة ومنهجها في بضعة أسطر، فيرى أنّه قد كان مفهوم اللسان كنسق مقبولاً من أولئك الذين تلقّوا تعاليم سوسير في النحو المقارن أوّلاً، ومن ثمّ في الألسنيّة العامّة ثانياً، إذا ما أضفنا إلى ذلك مبدأين آخرين، هما: أوّلاً: اللسان هو شكل وليس جوهراً، وثانياً: أنّه لا يمكن التعرّف على وحدات اللسان إلا عبر علاقاتها. فإنّنا بذلك نحدّد أسس المذهب الذي سيوضّح بعد عشر سنوات (بنية الأنساق اللغويّة). المبدأ الأساسيّ إذاً هو أنَّ اللسان يُشكّل نسقاً تتحد أجزاؤه ضمن علاقة من التضامن والارتباط، ويقوم هذا النسق بتنظيم وحدات، هي عبارة عن علامات متمفصلة تختلف عن بعضها وتحدّد بعضها بالتناوب. ويعلمنا المذهب البنيويّ بأنَّ النسق يسيطر على نظام العلامات، ويهدف إلى استخلاص البنية من خلال العلاقات القائمة بين العناصر، ويبيّن الطابع العضويّ للتبدّلات التي تطرأ على اللسان، فإذا استبدلنا (عمل أدبي) بكلمة (لسان)، فسنرى على الفور كيف يمكن تطبيق منهج من هذا النوع على الأدب لا سيّما إذا عرفنا بأنَّ العمل الأدبيّ هو لغة(١٩).

ويُعدّ التحليل الوظيفيّ أو الشكليّ المجال الامتيازيّ الذي أثبتت فيه النظريات البنيويّة قيمتها وإمكاناتها مما أهّلها لتكون منافساً قوياً للوجوديّة. ومع ذلك فالمنهج البنيويّ تقنيّة بحث لا فلسفة. ولا شكّ في أنَّ ذلك الجو من الحماس والافتتان الذي استطاع إثارته هذا المنهج منذ الستينات راجع إلى قدرته على التحليل والتركيب على

نحو سابق ومستقلّ عن كلّ قصد تأويليّ؛ فهو كإجراء تحليليّ يهتمّ بالأنساق المركّبة مثل القصة القصيرة والرواية والمحكيّ الشعبيّ والخرافات الواجب تصنيفها. وكإجراء تركيبيّ فهو يدرس الظواهر البنيويّة التكراريّة انطلاقاً من متون شفهيّة أو مكتوبة مختلفة. وتحدّد البنيويّة لنفسها غاية الكشف عن وحدات دالّة على أساس مبدأ واضح (هو إثبات لا فرضيّة)، وهو أنَّ موضوع التحليل غير قابل للاختزال إلى مجرّد مجموع أجزائه، وتطابق هذه الوحدات المكشوف عنها وظائف متميّزة، بحيث لا تكون ذات دلالة إلا باندراجها في نسق معيّن، وتُعدّ قواعد التركيب والتنظيم ما يحدّد قيمة هذه الوحدات وليس سماتها الذاتيّة[٢٠]. ولهذا فالاتجاه العام للبنيويّة باعتبارها مناقضاً ومناهضاً للتفكير القائم على التجزئة والتفتيت، هو النظرة الكُلّيّة التي تبحث عن النظم الكامنة في الظواهر مجتمعة لا منفصلة، وتفسر لنا علاقاتها بعضها ببعض. ولهذا يمكن القول بأن الخطابات النقدية بعد دي سوسير قد انتعشت وتشكلت عن طريق النقاش حول البنيوية وانعكاساتها الأدبية[٢١].

والبنيويّة في أوربا جاءت بمثابة ردّ على المدرسة التاريخيّة وإعادة النظر في منطلقاتها المبدئيّة والمنهجيّة، وعلى الرغم من أن البنيويّة الفرنسيّة ليست بنيويّة لسانيّة، فإنَّها تشتمل على نظريّة في الاتصال، وتُعدّ نظريّة دي سوسير اللغويّة جزءاً بارزاً في خلفيّة البنيويّة الفرنسيّة الشكليّة جاعلة (أي النظريّة) من استخدام المفاهيم اللسانيّة شيئاً أساسيّاً[٢٢]. في حين نجد أنَّ البنيويَّة الأمريكيَّة ظهرت وازدهرت بمعزل عن التفكير السوسيريّ، وهي قد صدَرت أساساً عن مشاغل عمليّة متّصلة شديدة الاتصال بعلم الأجناس، وهذه المشاغل تتمثّل خاصّة في إيجاد منهج لدراسة لغات القبائل الهنديّة الأمريكيّة الرائجة في أمريكا الشماليّة، وتبيَّن أنَّها لغات لا يمكن دراستها باعتماد المقولات النحويّة الخاصة باللغات الهنديّة الأوربيّة.

ولكن مما لا ريب فيه أنَّه توجد وجوه شبه بين التيارين – البنيويّة الأمريكيّة والبنيويّة الأوربيّة – يمكن إيجازها في وجوب دراسة اللغة باعتبارها نظاماً تتحرّك به الألسنة بطريقة معيّنة لتتمكّن من التواصل، وعلى هذا الأساس يجب دراسة هذا النظام في ذاته ولذاته لتفهّم كيفيّة تحقيقه لهذه الغاية. ولذا لا يجدي المنهج التاريخيّ نفعاً في هذا المجال؛ لأنَّه لا يعدو أن يطلعنا على أكثر من تطور اللغة وتغيُّر شتات عناصرها عبر التاريخ، دون أن يمدَّنا بما نفهم به نظامها. فإذا كان العمل اللسانيّ هو دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، فإنه يقتضي أن نعتبر اللغة نظاماً لا يمكن أن يفصل عنصر من عناصره عن الآخر، ولا يمكن أن يُنظر إليه معزولاً؛ ذلك لأنّه لا دور له إلا من أجل علاقته ببقيّة العناصر، ولا تُحدّد قيمته إلا بغيره[٢٣].

ويذهب أحد كبار النّقاد البنيويين في القرن العشرين – رولان بارت – إلى أن البنيويّة على وعي حادّ بالطبيعة اللسانيّة للأعمال الإنسانيّة، ولمّا كانت هي كذلك فإنَّها الوحيدة التي تستطيع اليوم أن تعيد فتح قضيّة المكانة اللسانيّة للعلم. وبما أن موضوعها هو اللغة – كلّ اللغات – فقد توصّلت سريعاً إلى تعريف نفسها بوصفها اللغة الواصفة لثقافتنا[٢٤].

ويبدو أنَّ بعض الاتجاهات البنيويّة المتمحورة حول الفكر السوسيريّ لم تهمل المستويات المتجاوزة للجملة، كإجالة النظر في النصوص والخطابات الأدبيّة وتحليلها بأدوات وصف علميّة، وهذا ما لم يحدث لتحليل الخطاب في عصور ما قبل البنيويّة إلا نادراً، وقد ألمح إلى ذلك (رولان بارت) مُبشِّراً بميلاد علم جديد (لسانيات الخطاب) من رحم اللسانيات البنيويّة بقوله: "وبما أن البنيويّة ناتجة عن اللسانيات، فإنَّها تجد في الأدب موضوعاً ناتجاً عن اللغة. وإذا كان هذا هكذا فإنَّنا نفهم أنَّ البنيويَّة تستطيع أن ترغب في تأسيس علم للأدب، أو في تأسيس لسانيات للخطاب بصورة

أدق. ويكون موضوع هذا العلم (لغة) الأشكال الأدبية، أي الأشكال التي تَمَّ الوقوف عليها في مستويات عديدة. ويعدّ هذا الأمر مشروعاً جديداً جدّاً؛ لأنَّ الأدب حتى الآن لم يقارب علمياً إلا مقاربة هامشيّة للغاية. وقد قام بهذا تاريخ الأعمال والمؤلفين، أو قامت به المدارس أو مدارس النصوص (فقه اللغة)[٢٥].

ولهذا فإنَّ النص بفضل البنيويّة تمتع بحياة ثانية؛ لأنَّه أصبح مفهوماً تقنياً عالياً وخصباً في النظريّة الثقافيّة الأكاديميّة، وهذا المنعطف اللغويّ يُميِّزه اهتمامٌ متزايد بالنصيّة Textuality، التي كانت تعني في بواكير القرن التاسع عشر شيئاً مثل الأسلوب الأدبيّ. ومن الناحية التاريخيّة دخل هذا الاستعمال التقني الجديد الحقول المتنوّعة والمتداخلة بتأثير من البنيويّة، حيث كانت بؤرة الدراسة تُركِّز على النص بوصفه صيغة مكتوبة أو منطوقة. وما كان يهم هو أن تُفهَم المظاهر النسقيّة للبنية النصيّة التي تسهل التماسك النصيّ، وتمكّن الاتصال النصيّ بالتفصيل اللغويّ الدقيق. واستند هذا العمل إلى نظريات اللغة والمعنى التي طوّرها مع بواكير القرن العشرين اللغويّ (دي سوسير)، وفي أواسط القرن العشرين الأنثروبولوجي (كلود ليفي شتراوس)، والأعمال الأولى للناقد الأدبيّ (رولان بارت). فقد رأى هؤلاء العلماء أنَّ الاستعمال اللغويّ يحكمه مبدأ أو منظومة من القواعد يستخدمها المتكلمون لا شعورياً، ولا يمكن أن تتغيَّر بحسب المشيئة. فهذا الاستعمال يريد إزاحة المؤلف ومفاهيم الابداع الفرديّ لصالح فهم الأنظمة المجرّدة التي جعلت إنتاج المعنى ممكناً. ويريد كذلك أن يتَحرَّر القارئ من أصل المؤلِّف الحاكم والعمل المؤلَّف، بحيث يصير بوسعه الآن أن يفاوض المعاني مباشرة مع النصوص. علاوة على ذلك ذهب ليفي شتراوس وبارت إلى أنَّ هذا المنظور يمكن تطبيقه بمعزل عن اللغة (بمعناها اللغويّ الضيِّق) على نطاق واسع من الأنظمة السيميائيّة[٢٦].

وعملت البنيويّة منذ ظهورها على النظر إلى النص بوصفه بنية مغلقة، وكان ذلك بهدف إنجاز وصف علميّ له تحت تأثير اللسانيات. وتمّ بذلك استبعاد كلّ ما هو خارج نصي؛ لأنّه كان موضوع النقد الأدبيّ المتأثر بالعلوم الإنسانيّة (علم اجتماع الأدب، علم النفس الأدبيّ...)، وأتاح هذا التحديد معاينة النص من خلال التركيز على بنياته الداخليّة التي يتشكّل منها[٢٧]. ولهذا يمكن القول بأنّ البنيويّة قد أعطت للنص بعده اللساني مركّزة على الاهتمام به من الداخل، وتبعاً لذلك انطلقت من كون قيمة النص لا تكمن في ما يُعبِّر عنه، ولكن في طريقة التعبير، وفي ما يدل عليه في حقبة أخرى.

وقد جاءت البنيويّة رد فعل على التصورات السائدة، ودعت إلى فهم مختلف وجديد للأدب والنص. وأدّى هذا التحول إلى معاينة النص من خلال السمات التالية:

أوّلاً: الانفتاح: لم يبق النص مع البنيويّة منتوجاً للمؤلف، ولكنّه صار عمليّة إنتاجيّة يتمّ التركيز فيها على الدال بدل المدلول، وأدّى التحليل الجزئيّ الذي انتهجته إلى التعامل مع مختلف عناصره ومكوناته ووحداته من أصغرها إلى أكبرها. ومن ثمّ سمح لها المستوى التحليليّ الذي تميّزت به إلى جعل النظام الخطيّ للنص موضع استفهام، وذلك على اعتبار أن دالاً ما يُحيل إلى آخر وفق سلسلة من التركيبات والوحدات الشذرية والمتشظية، وكان هذا المستوى يتيح إمكان النظر في احتمالات دلالية متعدّدة لم يكن يحلم بها الكاتب أو يتوقّعها، كما أنّ القول باستقلالية الدال عن المدلول فتح آفاقاً جديدة للتفكير في النص في ضوء نصوص من أجناس مختلفة، ومن أنظمة علامات متعدّدة، الشيء الذي كشف عن مفهوم التداخل بين النصوص والعلاقات المتعدّدة التي تتخذها فيما بينها.

ثانياً: التعدّد: سمح القول بانفتاح النص بالكشف عن تعدّد دلالاته وتعدّد قراءاته، وليس على امتلاكه دلالة واحدة يختزنها، ومعنى ذلك أنَّ كلّ قراءة تتيح إمكان الكشف عن دلالة مختلفة. هذا التعدّد جعل القراءة إعادة إنتاج للنص، ولم تبقَ تبعاً لذلك استهلاكاً للنص. وبذلك مُحِيت الحدود التقليديّة بين القراءة والكتابة، وتجلى هذا التصوّر بجلاء في مثل هذه المقولات: (موت المؤلف)، و(التمييز بين الراوي والكاتب)، و(الشخصيات في الرواية ليست من لحم ودم)، وما شاكل هذه المقولات التي فهمت وقتها فهماً تبسيطياً واختزالياً.

ثالثاً: التناص: أدّى الوقوف على انفتاح النص وتعدّد دلالاته وقراءاته إلى الانتهاء إلى واحدة من أهمّ سماته التي سيكون لها دور كبير جداً في تطوير النظر إليه وإلى أهمّ خصوصياته، وهي (تفاعله) مع غيره من النصوص السابقة عليه أو المعاصرة له. إنَّ كلّ نص يتفاعل مع غيره من النصوص، بل يمكن الذهاب أبعد من ذلك بالقول: إن كل نص تناص. ومع تبلور السيميوطيقا اتسعت دائرة النص لتمتدّ إلى العلاقات غير اللسانية، فصار إلى جانب الملفوظ المسموع والمرئي. وبذلك تمّ التوصّل إلى أنَّ النص لا يتفاعل فقط مع نصوص شفاهيّة أو مكتوبة فقط، وإنَّما أيضاً مع نصوص من أنظمة علامات أخرى غير لسانيّة، وأنَّ النص وهو يتفاعل معها يضمّنها نظامه اللسانيّ بواسطة عمليّة (التلفيظ)، بذلك صار النص لا نهائياً ومتعدّداً من زوايا مختلفة: دلاليّة وقرائيّة وعلاماتيّة. وبسبب هذا التعدّد لا يمكن لأيّ قراءة أن تستنفده؛ لأنَّه مفتوح أبداً، كما أنَّه لا يمكن لأيّ منهج ادّعاء أنَّه الواحد الذي يمكنه الكشف عن دلالته. وكان هذا وراء تعدّد النظريات والمقاربات التي يحاول كلّ منها أن يحيط بجوانب محدّدة لا يتعدّاها إلى غيرها تاركاً المجال لغيره للنظر فيها من جوانب أخرى[٢٨].

إذن، يمكننا القول من خلال ما سبق: إنَّ علاقة (اللسانيات البنيويّة) بـ(تحليل الخطاب) أو بـ(اللسانيات النصيّة) يمكن أن تشكّل أولى مراحل النشأة لهذا العلم الجديد ضمن دائرة اللسانيات المعاصرة، ففي هذه المرحلة التي استمرت حتى منتصف الستينات نجد إشارات تلمح إلى أنَّه ينبغي للنص أو الخطاب أن يكون أساساً للدراسات اللسانيّة، كما تُجسِّد ذلك ملاحظات (شارل بالي) و(بوهلر) و(كيوم) و(هيلمسليف) و(هاريس) و(بنفينيست) و(بايك) و(هارتمان) و(فانرايخ Weinreich)، وغيرهم ممن تحدّثوا بكيفيّة ضمنيّة أو صريحة عن ضرورة الاهتمام بالنص أو الخطاب من خلال الحديث عن لسانيات الكلام، تكون موازية للسانيات اللسان السوسيريّة.

فعلى سبيل المثال يتميّز هيلمسليف (١٨٩٩ – ١٩٦٥م) بكونه من القلائل الذين لهم الفضل في طرح الفكرة القائلة بأنَّ نظرية اللغة هي نظريّة النص، فهو يرى أنَّه من المؤكَّد أنَّ تحليل النص يُعرَض على اللسانيّ كواجب لا مناص منه، فمعطيات اللسانيّ تتلخص في النص (في كلّيته القصوى وفي كونه غير محلل)، وهذا لديه لا يؤدي إلى افتراض أنَّه بذاته موضوع النظريّة، وبعبارة أخرى يمكن أن يكون موضوعاً إمبريقياً عرضياً، دون أن يكون موضوع معرفة، فالنظريّة الهيلمسليفيّة تفترض وصف اللغة وليس النص.

ويؤكّد هيلمسليف أنَّ هدف التحليل هو تعيين العلاقات التي تؤسّس لأجزاء الشيء وليس تعيينًا لأجزاء شيء ما (وهو النص هنا)، بحيث إنَّ الكليّة لا تتكوّن من أشياء، ولكن من الارتباطات، إذا كان الأمر لا يقتصر فقط على علاقات وارتباطات بين الأجزاء، ولكن أيضاً بين الأجزاء والكلّ، فيتضح مع ذلك أنَّ كلّية الموضوع المدروس ليس إلا جمعاً له، وهذا ما يحدّد نوعاً من التأليفيّة البنيويّة، ويمنع من وصف تأثير المحليّ (العلامات) على الشموليّ (النص)، زد على ذلك أنّ العلاقات البنيويّة

الأساسيّة تتوطّد بين أجزاء الشيء، وليس بين الشيء وأجزائه. إجمالاً أخذ هيلمسليف بعين الاعتبار النص، ولكن الإجراءات التي طبقها عليه لا تقيم وزناً للنصيّة، فإذا كان التمييز بين النص بمفهوم الخط التركيبي والنص بمفهوم الوحدة، غير خاضع للإشكالية؛ فلأنَّ النظريّة لا تعالج النصيّة، ولا تستطيع تصوّرها، فالإجراءات الوصفيّة هي في الواقع أصناف صرفيّة – تركيبيّة، وتستعمل في درجة النص مفاهيم ومناهج تعود – بحسب تعبير راستيي – إلى الدرجة السفلى، أي درجة الجملة والكلمة(٢٩).

ونجد أيضاً بايك Pike يتناول النص أو الخطاب على أنّه مبنى فريد قائم برأسه، ولا يجوز النظر إليه على أنّه تتابع مسلسل من الجمل، ولهذا أوجب أن يتّسع مفهوم النحو ليصبح مكوّناً من مكوّنات نظريّة شاملة تفسّر السلوك الإنسانيّ، وكذلك أنكر (بايك) على اللسانيين انصرافهم عن دراسة النص الأدبيّ لصالح نقّاد الأدب مع ما للمعالجة اللسانيّة من أهميّة خاصّة في تقديم الأساس الموضوعيّ للأحكام النقديّة(٣٠).

وتُعدّ أفكار (ت.ك.فريز) استثناءً خاصّاً داخل اللسانيات البنيويّة لِمَا أبداه من إشارات ضمنيّة تنبئ عن التفاته إلى ظواهر نصيّة تسترعي الانتباه، ومن ذلك تأكيده أنّ "كلّ وحدات الجملة التي تتبع الأولى التي تبدأ محادثة تحتوي دائماً من الناحية العمليّة على شكل ما من إشارات التوالي. ولا تحتوي كلّ جمل التوالي داخل كلام متواصل لشخص ما على إشارات التوالي هذه فقط، بل تضمها أيضاً (منطوقات الإجابة) لمتكلم ثان مواصلاً المحادثة"(٣١).

وهذا الذي أتى به هؤلاء الباحثون – كما هي الحال لدى بعض معاصريهم من اللسانيين البنيويين – يتعلق بإشارات عابرة لم تعقبها أيّة اقتراحات حول معالجة نحويّة منظّمة للظواهر النصيّة؛ ولهذا لم تُؤثّر مثل هذه الملاحظات المتناثرة في مسيرة

اللسانيات المألوفة (لسانيات الجملة)؛ لأنَّ أصحاب المناهج المتداولة اتجهوا اتجاهاً معاكساً لا شكّ فيه، فالانهماك في النظر إلى الوحدات الصغرى والجمل المفردة أدّى بطبيعة الحال إلى الانصراف عن دراسة النص / الخطاب الكامل(٣٢).

ويبدو من خلال ما سبق أن اللغويين المحدثين الذين ينضوون تحت اللسانيات البنيويّة، قد اختلفت مواقفهم في مسألة مقاربة النص ودراسته، فهناك فريق لم يتبادر إلى ذهنه إثارة مثل هذه القضيّة، وركن في بحوثه إلى دراسة الجملة ومعطياتها، دونما خوض فيما يتجاوزها من النصوص والخطابات، وهذه الفئة في تناولها للغة تركِّز دائماً على تحليل بنية الجملة ووصفها، ولا سيّما على تجزيء وحدات لغويّة وتصنيفها داخل مستوى الجملة، وهي بذلك تقوم بتفتيت أجزاء نماذجها باصطناع مستويات ووحدات صغرى تقوم بتفريعها من خلال التصنيف، أي بخطة لتوزيع العناصر بواسطة السمات المميزة، وإذا كان كلّ مستوى من مستويات الوحدات الصغرى يُعدّ نظاماً من التقابلات المتبادلة، فإنّه ينبغي لحصيلة كلّ نظام أن تجمع بأكملها، ومن ذلك مثلاً: الصوتيات والصرف. أما العلاج الشامل للمعاني والمواقف، فقد وُجد مستحيلاً، فنُحِّيت هذه المجالات جانباً(٣٣).

وهؤلاء يمثلون الفئة الغالبة من اللسانيين البنيويين، الذين ساروا على خطى (سوسير) دون أن يطوروا في إجراءاتهم البحثيّة، قانعين بالجملة أكبر وحدة يمكن أن تطالها أدواتهم الواصفة، جاعلين من القضايا المُتعلِّقة بالخطاب والحوار أموراً هامشيّة لا يتطرّقون إليها إلا بما يخدم غرضهم القريب، وهم بذلك لم يبتعدوا عن أستاذهم كثيراً، "فالنظام اللغويّ يقع دائماً بالنسبة إلى دي سوسير في بؤرة الاهتمام، غير أنّه ليس وظيفة للذات المُتحدِّثة، بل هو نتاج اجتماعي، ومن ثَمَّ لم تُعطَ الوظيفة الإبلاغيّة لديه إلا أهميّة ثانويّة، فهي تقع بالنسبة له في مجال الكلام – الحديث – الذي لا يكون

وثيق الصلة بالنسبة له إلا بمقدار ما يتيح له مدخلاً إلى اللغة، ولذلك لم يحلّل عمليّة الاتصال بين فردين إلا تحليلاً سطحياً للغاية؛ إذ قسَّمها بالنسبة للمتكلم إلى ثلاث مراحل: مرحلة نفسيّة، ومرحلة فسيولوجيّة، ومرحلة فيزيائيّة، تتكرر بالنسبة للسامع في تتابع عكسي(٣٤).

وهناك فريق آخر، وخير من يُمثِّله (بلومفيلد)، نَظرَ إلى مسألة تجاوز حدود الجملة وبنيتها اللغويّة، واتّخذ موقفاً رافضاً لإمكانيّة إدراج النص والخطاب ضمن دائرة اللسانيات، فالنص من وجهة نظرهم ليس إلا مظهراً من مظاهر الاستعمال اللغوي غير قابل للتحديد، وقد تركوا بذلك تناوله لأصحاب الدراسات النقديّة والنفسيّة والاجتماعيّة وغيرها من العلوم والمعارف التي تعطي للنص والخطاب أهميّة بالغة في مقارباتها.

وهناك فئة ثالثة راوحت في دراساتها بين الجملة والنص، رافضة الوقوف عند حدود الجملة التي افترضها كثير من اللسانيين أكبر وحدة للوصف القواعديّ، وقد ألمحنا إلى بعض من هؤلاء اللسانيين آنفاً، ونرغب هنا في الوقوف وقفة متأنّية عند عالمين لغويين من فئة الدارسين هذه، وهما: زيليج هاريس Zellig Harris ممثلاً للنموذج البنيوي الأمريكي، وإميل بنفينيست E.Benveniste ممثلاً للنموذج البنيوي الأوربي، لنقوم بإبراز دورهما الفاعل في هذا الجانب، فقد قدَّم هذان العالمان الكبيران دراسات متميّزة، ذات قيمة علميّة عالية في وقتها في دراسة النص وتحليل الخطاب، وكان لها شأن أكبر لدى علماء لغة النص في العقود اللاحقة، مما يجعلنا نعتقد أنَّ هذه الأعمال المبكِّرة التي قاما بها يمكن أن تعدّ تتويجاً للدراسات والبحوث التي تناولت النص في هذه المرحلة من مراحل النشأة الأولى للسانيات النص وتحليل الخطاب.

### ٢- ١- ١ زيليج هاريس:

تذهب فئة من الباحثين إلى أنَّ أجروميّة النص قد وُلدت من رحم البنيويّة الوصفيّة القائمة على أجروميّة الجملة في أمريكا، وتُعدّ أعمال هاريس (١٩٠٩ – ١٩٩٢م) - تلميذ بلومفيلد وأستاذ تشومسكي ثُمّ مريده فيما بعد – عن (تحليل الخطاب) من معالم الطريق في هذا الاتجاه[٣٥]، حيث قام بتقديم دراستين تحت عنوان: تحليل الخطاب Discourse Analysis عام (١٩٥٢م)، انطلق فيهما من ضربين من المسائل يمكن أن يُتصوّر أي تحليل للخطاب من خلالهما، إحداهما هي: العلاقة بين اللغة والثقافة والمجتمع، أي العلاقة بين السلوك اللغويّ والسلوك غير اللغويّ، حيث ذكر عزوف الدارسين عن الاهتمام بهذه العلاقة؛ لاعتبارهم السلوك من قبيل الظواهر الخارجة عن اللغة.

وأما المسألة الثانية فهي: توسيع حدود موضوع البحث اللسانيّ بجعله يتعدّى (الجملة) إلى (الخطاب)، فاللغة - وفقاً لهاريس - لا ترد في صورة كلمات أو جمل منعزلة، بل في نص مترابط، بدءاً من المنطوق المُكوَّن من كلمة واحدة حتى المؤلَّف المُكوَّن من عشرة مجلدات، من الحوار الفرديّ حتى المناظرة العامّة. ولذا ينبغي ألا تحلَّل الجمل إلا في سياق نصوص دائماً، باعتبارها أجزاء من خطاب شامل[٣٦].

وتُعدّ مباحث هاريس في دراسته للخطاب مدخلاً منهجيّاً يصعد في التحليل من (الجملة) إلى (النص)، وذلك خلافاً لنهج كثير من علماء لغة النص اللاحقين الذين يرون ضرورة أن يهبط التحليل أساساً من النص، أي استنباط الجمل وكلّ الوحدات اللغويّة الأخرى من النص[٣٧]، ولذلك عُدّ الخطاب لدى هاريس متتالية من الجمل تُكوِّن مجموعة منغلقة، يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر بواسطة المنهجيّة التوزيعيّة، وبشكل يجعلها في مجال لسانيّ محض. وبمقتضى هذا

التعريف يسعى هاريس إلى تطبيق تصوّره التوزيعيّ على الخطاب، والذي من خلاله تصبح كلّ العناصر أو متتاليات العناصر لا يلتقي بعضها ببعض بشكل اعتباطيّ، وفي مختلف مواطن النص؛ إذ إن التوزيعات التي تلتقي من خلالها هذه العناصر تعبّر عن انتظام معيّن يكشف عن بنية النص. ومحدد هذا الانتظام بين متتاليات الجملة يكمن فيما يسميه بالتوازي. ومن خلال بحثه عن طبقات التوازيات الموجودة بين العناصر (أجزاء النص، المورفيمات...) فيما بينها وبحسب الترابطات الموجودة بينها يضبط بنية النص، وذلك عن طريق تشكيل طبقات التوازي الحاصلة في لوحة ذات محورين أفقيّ وعموديّ. تظهر في المحور الأوّل العلاقات بين طبقات التوازي داخل كلّ جملة في النص. أما في المحور العموديّ فإنّنا نجد تتابع الجمل حسب ترتيبها كما هي عليه في النص المتن(٣٨).

لقد جاءت هذه النتائج التي أتى بها هاريس في دراسته مخالفة لما كان متوقَّعاً وسائداً في عصره، فجميع النتائج التي صدرت عن التحليل اللغويّ في تلك الآونة كانت تقع تقريباً ضمن امتداد لغويّ قصير نسبيّاً، يُسمَّى (الجملة)، ورأى هاريس أنَّه "لم يكن هناك ما يدعو إلى الوقوف بمجال التحليل اللغويّ عند حدود الجملة، بل كان ذلك من قبيل العادة التي دأب عليها الدارسون؛ لأنَّهم وجدوا في ما دون الجملة ما يفي بوصف جميع الظواهر اللغوية، فالغرض من الدراسة الوصفيّة هو وصف مختلف الاستعمالات التي تكون للوحدة اللغويّة في جميع الأقوال مهما كان طولها، لكنّ ذلك الوصف جرى في الغالب في حدود الجملة الواحدة دون أن يُقْلِقَ الدارسين؛ لأنهم وجدوا فيه ما يغني"(٣٩).

ومن الجدير بالذكر أنَّ آراء هاريس في تحليل الخطاب - كما يرى (رايـزر) – لم تُعرف في أوربا بسـبب طغيـان الدراسـات الفيلولوجيّـة، وتـأثير مدرسـة بـراغ علـى الدراسات الألسنيّة فيها، فمن خلال مدرسة براغ عرفت أوربا المداخل الأولى للولوج

إلى النصوص وعالمها في الدرس اللغويّ، فقد أشارت هذه المدرسة على سبيل المثال في موضوعاتها المنشورة سنة (١٩٢٩م) إلى أن الوظيفة الأساسيّة لكلّ نظام لغويّ تكمن في إنتاج منطوقات، أي نصوص ووحدات لغوية[٤٠]. ولهذا فإن المبررات التي أعطيت أخيراً لظهور علم النص في أوربا كانت هي المبررات نفسها التي ساقها هاريس من قبل في أمريكا[٤١]. ونحن هنا لا نستطيع أن نسحب هذا الأمر الذي يقرّره (رايزر) على لسانيات النص في مرحلة التأسيس والازدهار؛ إذ غزت بحوث هاريس ومقالاته أوربا بجميع لغاتها، وأصبح عُرفاً لدى معظم الباحثين الذين يضطلعون بالتأريخ لمراحل نشأة لسانيات النص وتحليل الخطاب التعرض لهاريس وجهوده في توجيه مسيرة هذا العلم الجديد من فروع علم اللغة.

ثُمَّ إنَّ جهود هاريس في تحليل الخطاب كانت موضع دراسة ونقد بعض علماء لغة النص على اختلاف أجيالهم، وإذا أردنا أن نتتبّع هذه المواقف فإنّنا سوف نجد أنَّ الباحثين قد انقسموا إلى فريقين: فريق يعطي قيمة عالية لهذه الأعمال التي قام بها هاريس، ويرى أنَّها تدلّ على ريادته في هذا المضمار، باعتباره أوّل لسانيّ حاول صراحة توسيع حدود موضوع البحث اللسانيّ بجعله يتعدّى الجملة إلى الخطاب. وهناك فريق آخر يُقلِّل من قيمة هذا الجهد، ويصل الحدّ ببعضهم إلى أن يرى أنَّ هذا العمل لا يمتّ بصلة إلى تحليل الخطاب إلا في النادر. وسنقوم هنا بعرض آراء كلّ فريق منهما مبتدئين بالفريق الأوّل، والذي يمثّله:

١- هانز رايزر Hannes Reser: يرى (رايزر) أنَّ محاولة (هاريس) في دراسته الألسنيّة البنيويّة Structural Linguistics كانت بداية النهاية للبنيويّة التقليديّة؛ لأنَّه حاول وصف اللغة من خلال جمل أساسيّة متعرِّضاً لما يلحقها من تحويلات تؤدِّي إلى إنشاء سائر الجمل في اللغة. ويمكن بواسطة هذه الطريقة أن

تفسّر كثيرًا من الجوانب البنيويّة المعنويّة، إضافة إلى تفسير الغموض بحسب رأيه. ويذهب رايزر إلى أنَّ هاريس قد أشار إلى أنَّ البنيويّة التقليديّة لم تتعرّض إلى الوحدات اللغويّة فوق مستوى الجملة لتبيّن العلاقة فيما بينها، وذلك ما دعاه لأن يقترح ضرورة العناية بتحليل الخطاب من أجل تحقيق هذه الغاية(٤٢).

٢- فان دايك Van Dijk: يرى (فان دايك) أنَّ لسانيات النص لم تبدأ فرض وجودها إلا مع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، حين نشر هاريس دراستين اكتسبتا أهميّة منهجيّة في تاريخ اللسانيات الحديثة؛ إذ إنَّه بهاتين الدراستين لم يكن أول لسانيّ معاصر يعتبر الخطاب موضوعاً شرعيّاً للدرس اللغويّ فحسب، بل إنَّه جاوز ذلك إلى تحقيق قضاياه التي ضمنها برامجه بتقديم أوّل تحليل منهجيّ لنصوص بعينها. وقد خرج بذلك عن تقليد أرساه (بلومفيلد) يقضي بأنَّ التعبير اللغويّ المستقل بالإفادة، أو (الجملة)، هو ما يهتمّ به اللسانيّ. أما (النص) فليس إلا مظهراً من مظاهر الاستعمال اللغوي غير قابل للتحديد(٤٣).

ومع أنَّ هنالك دراسات سابقة لأعمال هاريس يمكن أن تعدّ بحق البدايات الأولى في تحليل الخطاب، هذه الدراسات قدَّمت إشارات نصية متناثرة ذات قيمة عالية، إلا أنه قد غاب عن أصحابها الوعي الكامل بأهمية مثل هذه الإشارات في تغيير دفّة اللسانيات الحديثة صوب النصوص والخطابات، فلم يكن هنالك رؤية جدّية وواضحة لأهميّة مثل هذا المشروع النهضوي الذي يحتاج إلى جرأة في الطرح وعمق في التحليل، ولهذا جاءت هذه الدراسات تحت عناوين متباينة تتفاوت في بعدها عن الخطاب وتحليله، ولم تأت تحت عناوين عامة توحي بالمضمون على غرار ما قام به هاريس في دراستيه.

وعلى الرغم من هذه الأهميّة التي يوليها (فان دايك) لأعمال هاريس في مجال تحليل الخطاب، وكون هذا الجهد يمثِّل أوّل تحليل منهجيّ لنصوص بعينها، أقول على الرغم من ذلك إلا أنَّ المرء يمكنه أن يقف على تباين واضح لدى فان دايك في تقدير أهميّة مثل هذه الجهود، ذلك أنّنا وجدناه في كتابه (النص والسياق) يقول: "ويصدق نفس الأمر على أحد المؤسّسين للسانيات البنيويّة وهو زيليج هاريس، وإن كان (تحليله للخطاب) قد لا يمتّ بصلة إلى تحليل الخطاب إلا في النادر، بل بنظريّة البنية التركيبيّة النحوية للجمل"[٤٤].

فكثير من الظواهر الخاصّة باللغة الطبيعيّة هي لدى (فان دايك) خواص خطابيّة، وهي من ثَمَّ لا يمكن وصفها بشكل كاف في أشكال النحو الموجودة (نحو الجملة)، وهذا ما وقع فيه هاريس؛ إذ إنَّه لم يستطع بطريقة أو أخرى التخلص من التوجه التوزيعيّ في النظر إلى النصوص، فالتعادل – وهو من أكثر ما ألحّ عليه – لا يقوم في الواقع إلا على مبدأ التردّد والتوزيع[٤٥].

٣- هاينه مان Heinemann وفيهفجر Viehweger: يرى هذان الباحثان أنَّ هاريس قد نقل مجموعة الوسائل المنهجيَّة المهمّة من وجهة نظره الخاصّة بالتحليل البنيويّ للجملة (التجزئة والتصنيف والتوزيع) إلى المستوى النصيّ الجديد، وحاول بواسطة إجراءات شكليّة التوصل إلى وصف بنيويّ للنصوص. كان يهمه هنا في المقام الأول كشف الأقسام المتكافئة للعناصر أو مجموعات العناصر المفردة داخل فقرات كلاميّة مترابطة أو نصوص كاملة. وكذا الكشف عن توزيعها في النص، ومن ثَمَّ فالنصوص بالنسبة له هي: تتابعات لتلك الأقسام المتكافئة. ويمكننا أن نعدّ هذه الفكرة الأساسيّة والإجراء المنهجيّ لهاريس محاولة من المحاولات الأولى للاقتراب من وصف ظواهر نصية، لكن الأهمّ من المدخل

المنهجيّ هو حقيقة أنَّ هاريس بوصفه واحداً من أولئك اللغويين قد حدّد الـنص بأنَّه الموضوع الحقيقيّ لأوجه الوصف اللغويّ"[٤٦].

وأما الفريق الثاني من الباحثين فيرى أنَّ (هاريس) باعتباره توزيعياً، سعى إلى تحليل الخطاب بالتصوّر والأدوات نفسها التي تُحلّل بها الجملة، وبناء على ذلك فقد جاءت نتائج دراسته بلا أهميّة، ولم يقتصر مجال النقد الذي وُجِّه إلى هاريس على هذا الجانب فقط، بل هنالك جوانب أخرى متعدّدة صدرت عن باحثين يقلّلون من قيمة عمله، ويرون أنَّ فيه ثغرات تشكِّل مدخلاً يتسلّل من خلاله النقد إلى تحليله للخطاب، ويمكننا هنا الوقوف على بعض من ذلك:

١- روبرت دي بوجراند Robert De Beaugrande: يذهب (دي بوجراند) إلى أنَّ محاولة هاريس في تحليل الخطاب تمثِّل المرحلة التالية لمرحلة الدراسات الفيلولوجيّة من حيث الاهتمامُ بالدراسات النَّصية، ويرى أنَّ هاريس في هذه الدراسة قام بإدخال مفهوم التحويلات التي تؤدِّي إلى معادلات نصيّة. وقد وجد مفهوم التحويلات طريقه إلى (نعوم تشومسكي) في مرحلة تالية، وعلى الرغم من ذلك فإنَّ (دي بوجراند) يذهب إلى أنَّ نظريّة التحويلات وفق نظريّة التوزيعات وجدت قليلاً من الاهتمام في دراسات تحليل الخطاب، ويرى أنَّ نظريّة التحويلات التي تتمخّض عنها التركيبات اللغويّة المماثلة لا تخبرنا بشيء عن علاقات المعاني بعضها بعضاً، ويعني ذلك باختصار أنَّ نظرية هاريس لا توضح الأُسس التي تصبح بها الجمل مترابطة من الناحية المعنويّة في داخل بيئة النص[٤٧].

٢- دريسلر Dressler ودي بوجراند De Beaugrande: يرى هذان الباحثان في كتابهما (المدخل إلى التحليل النصيّ) أنَّ هاريس قد اشتغل في تحليله للخطاب على متون قصيرة وذات طبيعة إشهاريّة تكثر فيها التوازيات بشكل ملموس. كما أنَّ اختزاله التحليل بحسب المكوِّنات المباشرة يجعل كلّ جملة تعود إلى بنياتها الأوّلية: مركب اسمي مُركب فعلي. وإذا كان كل نص قابلاً لأن يرجع إلى هذه البنية الأساس، فإنَّ هذا النمط من الاختزال يصبح بلا أهميّة في تحليل الخطاب؛ لأنَّه بدل العمل على إبراز البنية الخاصّة لجمل نص ما في تسلسلها، يقف التحليل عند حدّ تقديمه الخطاب متتاليةً من مركبات اسميّة وفعليّة ذات علاقات معيّنة(٤٨).

٣- ويليام هيندريك Wiliam O. Hendrick: يقترب النقد الذي وجّهه (هيندرك) إلى هاريس من المأخذ الذي أدلى به (دي بوجراند) آنفاً، فيرى هذا الباحث أنَّ عدم وجود علامات صريحة للربط ليس هو السبب الوحيد الذي يبرّر اللجوء إلى البنية العميقة للخطاب، فالمبرّر النهائيّ للجوء إلى هذه البنية يكمن في العيوب الموروثة في طريقة معالجة مسألة تماسك النص على أساس ربط الجمل (التبعيّة)، فقد قارن (فان دايك) دراسة ربط جملة بأخرى بأمثلة ماركوف المقترحة لدراسة بنية الجملة، وذهب فان دايك إلى أنَّ هذا النمط من الانتقال لا يفسّر سوى وجه واحد من المسألة برمتها، وهو التماسك على مستوى السياق الأصغر (أي السطح)، وللتماسك جانب آخر على مستوى السياق الأكبر (أي المستوى العميق)، وهو يخص الوحدة الكبيرة التجريديّة للنص. وهي لا تعتمد على الانتقال النحويّ وحده، وينبغي التأكيد أنَّ دراسة التماسك العميق والتماسك السطحيّ مهمان معاً، ولا يوجه النقد إلا للبحوث التي تدرس بنية النص استناداً

إلى الربط السطحي فقط، وهذه في الحقيقة إحدى نقاط الضعف الخطيرة في بحوث هاريس في تحليل الخطاب(٤٩).

٤- شميت Schmidt: يوجّه (شميت) نقداً عامّاً لكلّ من اشتغل بالنص والخطاب في الحقبة البنيويّة التي ضمّت هاريس وغيره من الباحثين المعاصرين، ويُشير إلى أنّه في الواقع قد اعتُرف بأنَّ (هيلمسليف) و(هاريس) و(فريز) وآخرين قد اشتغلوا بالنص بوجه عامّ في أوصافهم اللغويّة، ولكن هؤلاء اللغويين لا يراعون بُعْد النص على وجه الخصوص، فلم يجعلوه مستوى الانطلاق والضابط لدرسهم اللغويّ بأكمله(٥٠).

٥- تودوروف Todorov: يُسجّل (تودوروف) أنَّ الدراسة الشاملة للنص كما هو منظور إليها في مقارباته لا تتقلّص إلى ما يسميه (هاريس) وتلامذته بتحليل الخطاب الذي ترتكز منهجيّته على تقطيع النص إلى العناصر (عادة لمركب أو عدد من المركبات المعجمة) المجتمعة في فئات التوازي: فئة مكوّنة من العناصر التي تستطيع الظهور في سياق مطابق أو مشابه. لذلك لا ننشغل لمعرفة ما إذا كان للعناصر المتساوية المعنى نفسه أم لا. بعض الجمل تحتوي على عناصر متساوية وأخرى غير متساوية. عندئذ ستوصف كما لو أنَّ هناك علاقة تحويليّة (مفهوم لتمييز التحويلات التوليديّة والتحويلات الخطابيّة) أنجزت بحوث موازية حول عناصر الجملة التي تحتوي إحالتها على الجملة السابقة: أدوات التعريف، الضمائر...إلخ(٥١).

٦- جرهارد نيكل Gerhard Nickel: يذهب (نيكل) إلى أنّه يرجع اقتصار التحليل النحويّ على جملة مستقلة داخل البنيويّة التصنيفيّة فيما يرجع إلى (بلومفيلد)، ويرى هذا الباحث أنَّ الدراسات التي تناولت جوانب نصيّة في ظلّ

سيادة نحو الجملة في تلك الآونة لم تخرج عن الإطار السائد، ويوجِّه نيكل هنا نقده إلى أعمال (هاريس) و(هيلمسليف)، مُبيّناً أنَّ كتاب هاريس: (تحليل الخطاب) لا يُعدّ في الأصل توسيعاً لمجال النحو، بل أريد به أن يبحث العلاقات بين اللغة والثقافة، ويسجل أيضاً أنَّ مطلب البنيويّ الدنماركيّ (هيلمسليف) بجعل النص نواة بحوث لغويّة ظلّ بلا نتائج تقريباً بالنسبة للواقع اللغويّ"[٥٢].

ومهما يكن من أمر هذا النقد الموجّه إلى هاريس وجهوده في تحليل الخطاب، فإنّنا لا نستطيع أن ننكر مدى التأثير الذي مارسته تلك الأعمال التي قدَّمها في سيرورة لسانيات النص وتحليل الخطاب، ومعظم الباحثين الذين يؤرِّخون للنشأة الحقيقيّة للسانيات النص داخل إطار علم اللغة الحديث يبدأون من جهود هاريس في كتابه: (تحليل الخطاب)، ويجعلون منه رائداً لتحليل النصوص، وإن كان من هنات وقع فيها هاريس في تحليله فتلك هي طبائع الأمور في الأعمال التي تمثِّل البدايات الأولى لنشأة أي علم من العلوم، ولهذا نجد أنَّ أتباع هاريس ومريديه قاموا بتلافي المآخذ التي وقع فيها أستاذهم، ومما يبعث العجب أن يكون الذين يقلّلون من قيمة العمل الذي قام به هاريس هم من رواد علم لغة النص المتأخرين، وكأنّهم ينتظرون من هذا العلم الذي يمثِّل أحدث علوم اللسان أن يشبّ واقفاً على ساقيه من الوهلة الأولى التي ظهر فيها كتاب هاريس (تحليل الخطاب)، على الرغم من أنَّ كثيراً من الباحثين والنقاد يرون – إلى وقت قريب – أنَّ معظم ما قُدِّم من بحوث ودراسات في مجال علم لغة النص ما زال يمثِّل مقترحات أوّلية لهذا العلم.

**٢- ١- ٢ إميل بنفينيست:**

يُشير (تادييه) – في حديثه تحت فصل (اللسانيات والأدب) ضمن كتابه (النقد الأدبي في القرن العشرين) – إلى أنّه "حوالي عام ١٩٦٠م كانت الأمور تسير كما لو

أنَّ نهراً جوفياً صعد إلى سطح الأرض ليجرف معه أقدم المناهج بما فيها الظاهراتيّة، وليغرقها في مجراه. والواقع أنَّ اللسانيات البنيويّة قد بلورت تأثيرها بفضل اسمين كبيرين هما: (رومان جاكوبسون) و(إميل بنفينيست)، وقد اكتشفت فرنسا الأوّل عبر مقالة كتبها (كلود ليفي شتراوس)، أما الثاني (بنفينيست) - الذي تناوب في مقالاته منذ عام ١٩٥٠م على فكر (فردينان دي سوسير) المتجلّي في كتابه (محاضرات في اللسانيات العامة) بهدف نقده وتجاوزه فيما بعد – فقد نشر كتابه (قضايا اللسانيات العامّة) عام ١٩٦٦م المتضمن أساسيات أبحاثه"[٥٣].

ويذهب رولان بارت إلى أنَّ "مكانة بنفينيست (١٩٠٢– ١٩٧٢م) بين عظماء اللسانيين الذين وسموا بتأثيرهم كل العمل العقلي في عصرنا لتعدّ مكانة أصيلة، فعمله لا يزال إلى اليوم مفارقاً مرتين: إنَّه مفارق إزاء التقاليد، ومفارق إزاء ما نسميه الطليعة السهلة، أي تلك التي تكرّر بدل أن تبحث...، لقد أسّس بنفينيست لسانيات جديدة، لا توجد في أيّ مكان آخر سوى عنده، وإنَّها لا توجد عند (تشومسكي) على وجه الخصوص، إنَّها: (لسانيات التخاطب)، فالعالم كلّه يتمفصل على هذا الشكل: أنا / أنت، وإنّنا لنفهم منذئذ لماذا كان بنفينيست يلحّ على طول عمره على الضمائر التي يقال عنها ضمائر شخصيّة. كما نفهم لماذا كان يلحّ على الزمانية وعلى الاستهياء وعلى التأليف (وهو فعل مفضل لاستملاك الألفاظ)، وإنَّنا لنفهم أيضاً لماذا أقام بنفينيست منذ وقت مبكّر جسراً بين اللسانيات والتحليل النفسي، وإضافة إلى ذلك فإنَّنا نفهم من غير جهة لماذا استطاع هذا المختصّ بالفارسيّة القديمة أن يستوعب البحوث الجديدة للسيميولوجيا، وكذلك عمل الطليعة حول اللغة"[٥٤].

وهنا يُلمح بارت إلى بعض الأفكار التي طرحها بنفينيست في دراسته التي كتبها حول (الذاتية في اللسان) عام ١٩٥٨م، نجد فيها تحديداً لخصائص الخطاب، حيث

يؤكِّد فيها بنفينيست أنَّ اللغة ليست أداة، أي أنَّها ليست شيئاً مصنوعاً إنما تكمن في طبيعة الإنسان الذي لم يصنعها، ونحن – كما يرى بنفينيست – لن نتوصّل أبداً إلى معرفة تلك اللحظة الأسطورية التي قد يصنع فيها رجلان اللغة، حتى لو كان الإنسان معزولاً عن الآخرين فإنَّه لن يتمكّن من ذلك أبداً، إنَّ الإنسان الذي نجده في العالم هو إنسان يتحدّث إلى إنسان آخر، واللغة تعلمنا كيف نعرف الإنسان، ويعود السبب الأساس في ذلك إلى أنَّه في اللغة ومن خلالها يتشكّل الإنسان كفاعل، وأنا هو الذي يقول (أنا)، والذاتيّة ليست سوى انبثاق خاصية أساسيّة من خصائص اللغة في الكائن، (أنا) يرتبط بـ(أنت)؛ لأنَّه لا تمكن البرهنة على الذات إلا عن طريق المتضادات، وشرط الحوار هذا هو الذي يُكِّون الشخص؛ لأنَّه يتطلب أن يتحول (أنا) إلى (أنت) بشكل متناوب، ضمن خطاب الشخص الذي يعين نفسه بدوره بواسطة (أنا). هاتان العبارتان هما عبارتان متكاملتان، وتحلّ الواحدة منهما محلّ الأخرى، ويتكشّف الأساس اللغويّ للذاتيّة عبر علاقة جدليّة تشمل (أنا) و(أنت)، وتعرفهما عن طريق علاقة متبادلة، وبذلك تنشأ اللغة كلّها من الذاتيّة.

والضمائر الشخصيّة توجد في كافّة الألسن، واللسان الذي يفتقر إلى التعبير عن الشخص لا وجود له، والضمائر لا تحيل إلى مخلوق مفرد يكون دائماً نفسه ولا إلى مفهوم الـ(أنا)، وإنَّما إلى فعل الخطاب الفرديّ الذي يُلفظ فيه الضمير ويُحدَّد المتحدث، في اللحظة التي يقول فيها المتحدث (أنا) يمتلك اللسان كلّه، وبالتالي فهو يُلحِق بنفسه بتعبير الزمانيّة. ويختم بنفينيست حديثه بالقول: إنَّ عدداً كبيراً من المفاهيم اللغويّة التي تظهر بأشكال مختلفة، إذا أعدناها إلى إطار الخطاب، الذي هو اللسان، الذي ينهض به الإنسان المتكلم، وإلى شرط الذاتيّة المتبادلة، فإنَّ تلك وحدها التي تجعل التواصل اللغويّ أمراً ممكناً(٥٥).

وبناء على ذلك فإنَّ موقف (بنفينيست) في دراسته للغة يأتي من خلال الدعوة إلى ضرورة إيجاد نظريّة لسانيّة أكثر واقعيّة، هي نظريّة القول (نظريّة التلفظ)، تكون قادرة على أن تأخذ في الحسبان بعض القضايا اللغويّة في اللسانيات الخطابيّة، لا سيّما الجوانب الذاتيّة والشخصيّة للفرد المتكلّم التي تجسّد بوضوح وتترك آثار تدخله في كلّ عمليّة القول. وفي اتجاه واضح نحو تجاوز اللسانيات السوسيريّة يُحبّذ بنفينيست دراسة (الجملة) وحدةَ تعبير خطابيّة تسمح بالانتقال من مجال اللسان نَسَقاً من العلامات لنلج عالماً آخر هو عالم اللسان بوصفه أداة تواصل، وحيث التعبير هو (الخطاب)، الذي ينظر إليه بنفينيست باعتباره الملفوظ منظوراً إليه من وجهة آليات وعمليات اشتغاله في التواصل، والمقصود بذلك الفعل الحيوي لإنتاج ملفوظ ما بواسطة متكلم معيّن في مقام معيّن، وهذا الفعل هو عمليّة التلفظ، بمعنى آخر يحدّد بنفينيست الخطاب بمعناه الأكثر اتساعاً بأنّه: كلّ تلفّظ يفترض متكلّماً ومستمعاً، وعند الأوّل هدف التأثير في الثاني بشكل ما من الأشكال، ويمكن لهذه الخطابات أن تكون شفويّة أو مكتوبة، إذا تعلق الأمر بالبلاغة أو بالرسائل أو بالمذكرات أو بالمسرح أو بالكتب التعليميّة[٥٦].

وإذا كان (هاريس) يُقدِّم تحديده للخطاب انطلاقاً من تعريف (بلومفيلد) للجملة عبر تأكيده على وجود الخطاب رهيناً بنظام متتالية من الجمل تقدم بنية الملفوظ، فإنَّ تعريف بنفينيست للخطاب سيكون له من منظور مختلف أبلغ الأثر في الدراسات الأدبيّة التي تقوم على دعائم لسانيّة، فهو يرى أنَّ الجملة تخضع لمجموعة من الحدود؛ إذ هي أصغر وحدة في الخطاب. ومع الجملة نترك مجال اللسانيات نظاماً للعلامات، على اعتبار أنَّ الجملة تتضمّن علامات وليس علامة واحدة، وندخل إلى مجال آخر حيث اللسان أداة للتواصل نعبّر عنه بواسطة الخطاب. وبإقامة هذا التمييز

يجعلنا بنفينيست أمام مجالين يختلف أحدهما عن الآخر، وإن كانا يُعانِقان الواقع الواحد، ويقدمان تبعاً لذلك لسانيتين مختلفتين، وإن كانت طرقهما تتقاطع دائماً. فهناك من جهة: اللسان مجموعةَ علامات مستخلصة بواسطة إجراءات صارمة، ومن جهة أخرى: هناك تجلي اللسان في عملية التواصل، وتبعاً لذلك تغدو الجملة منتمية إلى الخطاب، ويمكن تعريفها بأنَّها وحدة خطاب[٥٧].

لقد غيّرت دراسات بنفينيست فهمنا للأدب؛ لأنَّه لغة قبل كلّ شيء، فإذا كانت اللغة مادّته وأداته، فهي مادّة محمّلة بالمعنى، ولهذا كان لتلك الدراسات دور أساس في توجيه تلك الأعمال التي جعلت من اللسانيات أداة فاعلة في تحليل النصوص الأدبيّة، وبوحي من أفكاره في هذا المضمار أنجز (هنري فينريش) دراسته التي بعنوان: (الزمن، السرد، والتعليق) عام ١٩٦٤م، لتكمل المبادئ التي طرحها بنفينيست، وتطورها لتفهمنا آلية عمل مختلف الأجناس الأدبيّة بشكل أفضل، وانطلاقاً من بعض النصوص، فقد رفض (فينريش) الوقوف عند حدود الجملة التي افترضها بعضهم (بلومفيلد وليونز): (أكبر وحدة للوصف القواعدي)، واقترح منهجه في الألسنيّة النصيّة، التي يُفترض أن تكون تطويراً للألسنيّة البنيويّة، فالأمر – لدى فينريش – يتعلق من بين مجموعة أخرى من الأمور بتفجير إطار المقطع في علم وظائف الأصوات، وإطار الكلمة في علم المعاني، وتفجير الجملة في علم التراكيب بوجه خاص. ويتحدد (النص) لديه على أنَّه تعاقب دالّ من العلامات اللغويّة بين انقطاعين واضحين في الاتصال (كجزئي غلاف الكتاب مثلاً)[٥٨].

ولقد كوّن بنفينيست الكثير من المريدين والكثير من المنافسين، إلا أنَّه – كما يذهب تادييه – انتصر لصفاء مياهه العميقة. فهذا اللسانيّ الذي عاش على هامش البنيويّة، وقبل أن تعرف اللسانيات النصيّة أولى خطواتها دعا صراحة إلى ضرورة

تجاوز تصوّر (سوسير) للسان كعلامات، وفتح الباب أمام اتجاهات جديدة للبحث اللسانيّ، تُمكِّن من معانقة مجالات بين – لغوية، تكون أرحب من (الجملة) ذاتها مثل (الخطاب) وصولاً لمجال عبر لغوي يسمح بالوقوف على النصوص في كلّيتها وشموليتها[٥٩].

وبناءً على ما سبق، فإذا ما أردنا أن نُقيِّم الأعمال التي جنحت إلى دراسة الظواهر النصيّة في الحقبة البنيويّة بشكل عام، فإننا سوف نجد أنّها غالباً لم تخرج عن الإطار العامّ الذي سارت عليه اللسانيات البنيويّة في مقاربتها للجملة وأبنيتها من حيث التصوراتُ وآليات الوصف، وقد أشار إلى ذلك (دي بوجراند) بقوله: "في فترة علم لغة النص المبكّر أحدث علم اللغة الوصفيّ مشكلات صغرى؛ بأنْ أدخل النص (كما قيل) ببساطة بوصفه (وحدة ذات رتبة أعلى) تالية، ذلك مثلاً حين افترضه (كلاوس هجر) وحدة رابعة في طبعة جديدة لكتابه: فقد صار من المونيم والكلمة والجملة (١٩٧١م)، بعد ذلك المونيم والكلمة والجملة والنص (١٩٧٦م)"[٦٠].

فإدخال النص ضمن هذه المستويات ومحاولة إسقاط أدوات وصف الجملة وتحليلها عليه أثبت عدم كفايتها وجدواها لدى كثير من روّاد علم لغة النص في الحقب التالية (مرحلة نهاية ستينات القرن العشرين وما تلاها)، فبنية النص مختلفة عن بنية الجملة، فالأولى تندرج ضمن وحدات الاستعمال والثانية تندرج ضمن وحدات النظام، والنص/ الخطاب بهذا يمثِّل التحقيق الأصيل للغة لكونه يمثِّل الوسيلة الفعليّة للتواصل بين الناس، ولهذا لا يستقيم – وفقاً لأحمد المتوكل – الاعتناء بخصائص النص الصوريّة – كما فعلت ذلك بعض الدراسات البنيويّة – على أساس أنّه نَسَق من الوحدات والتراكيب المستقلّة والمجرّدة دون أن تهتم بخصائصه الدلاليّة والتداوليّة التي تتفاعل بشكل ملحوظ مع الخصائص الصوريّة[٦١]، وبناء على ذلك

فإنَّ لبنية الجملة مقاربات ووسائل بحث خاصّة لا يمكن تكييفها وتنشيطها لتنطبق على النص / الخطاب وبنيته مهما بلغت درجة الإعنات.

**٢- ٢ اللسانيات التّحويليّة التّوليديّة:**

كان اللسانيون حتى منتصف الستينات ينظرون إلى الجملة وحدها على أنَّها الوحدة الأساسيّة في علم اللغة، وهي أكبر وحدة يمكن تعيينها، ومن ثَمَّ متاحة للوصف اللغويّ، ويتّضح هذا الموقع الأساسيّ لعلم لغة الجملة في أجلى صورة في تعريف بلومفيلد للجملة تعريفاً شكلياً صارماً: (الجمل شكل لغويّ مستقلّ لا يتضمّنه من خلال أيّ تركيب نحويّ شكل لغويّ أكبر منه). بيد أنَّ كلّ النماذج غير البنيويّة التوجّه كذلك تنطلق حتى الآن على نحو بدهي من الجملة بوصفها الوحدة اللغويّة الكبرى، وكذلك حين استنبطت قواعد لتسلسل الجمل عُدَّت الجملة السابقة السياقَ الأصغر الذي ترتبط به البنية النحويّة للجملة اللاحقة. وقد وُسِّع بذلك تحليل الجملة المفردة إلى تحليل لجملتين، ومع ذلك لم يتغيّر شيء عن بدهية الجملة، بوصفها أعلى وحدة لغويّة. ومما يجب أن يؤكَّد بشدة أنَّه على هذا الأساس قد تحقّق قدر كبير للغاية من الدقة في وصف أبنية الجمل، وبخاصّة من الأنحاء التحويليّة التوليديّة(٦٢).

واختلف اتجاه الأنحاء التحويليّة التوليديّة عن اتجاه الأنحاء البنيويّة القائمة على الاتجاه الوصفيّ من حيث تركيز الاتجاه الأوّل على الجوانب المنطقيّة في اللغة، وصار يحدّد موضوعه بأنَّه: قدرة المتكلم المختص للغة ما على بناء عدد كبير غير محدّد من الجمل وفهمه، ويفترض في ذلك الشكل ذاته لنظام قاعديّ أنَّه ينبغي أن يولِّد كمّاً لا نهائياً من جمل لغة ما. محاولاً بذلك أن يُنشئ نموذجاً لغوياً صارماً ظهرت المفارقة بين شكله المثالي وواقع اللغة التطبيقيّ؛ ذلك أنَّ الألسنيّة التحويليّة قد ركّزت على إيجاد

نموذج لغويّ مثاليّ يتحدّثه المتحدّث الأصيل باللغة، وهو أمر لا يتحقّق عادة في الواقع(٦٣).

وفي هذا الصدد يُبيِّن (رولان بارت) وجه المفارقة التي يمكن أن تقع فيها نظريّة تشومسكي في مقاربتها للجملة في حال استمرار صاحب النظريّة في وضع الأطر والبرامج اللسانيّة بعيداً عن الممارسة الفعليّة للغة من خلال نصوص وخطابات، حيث يقول: "فالجملة تراتبيّة، وإنّها لتستلزم أنواعاً من التبعيّة والتعليق والتعدية الداخلية، وبهذا يكون تمامها، فكيف يمكن لنظام تراتبيّ أن يبقى مفتوحاً؟ إنّ الجملة قد تمّت، وإنّها لعلى وجه التحديد: هذا اللسان عينه الذي اكتمل. غير أنَّ الممارسة في هذا الشأن تختلف عن النظريّة، ونظريّة (تشومسكي) تقول: إنَّ الجملة انتصاب لا يتناهى (أي قابلة للتنشيط بشكل لا يتناهى)، ولكن الممارسة ترغم على إنهاء الجملة دائماً، وإنَّ كلّ نشاط إيدولوجيّ ليتمثل في شكل الجملة المنتهية تركيبياً. ولنأخذ أيضاً هذه العبارة لـ(جوليا كريستيفيا) من قفاها: إنَّ كلّ عبارة منتهية يتهدّدها الخطر بأن تكون إيديولوجيّة. وفعلاً فإن سلطة الانتهاء هي التي تحدّد التمكّن في بناء الجملة، وتُعيِّن – كما لو أنَّ الأمر يتعلق بكيفيّة عمل عليا تمّ الحصول عليها بصعوبة – عوامل الجملة..."(٦٤).

ولقد فضّل علماء النحو التحويليّ التوليديّ أن يبدأوا من الطرف الآخر بالقواعد من حيث هي مجموعة من الضوابط التي تحدّد ما ينتمي إلى اللغة وما لا ينتمي إليها، وتأجّل النظر في مسألة الشمول، بافتراض أنّ كلّ المكوّنات المركّبة (مهما كثرت) يمكن استخراجها من مجموعة محدودة من المكوّنات البسيطة باستعمال الضوابط المناسبة، ولقد وضعت هذه الضوابط بحيث تنتج مجموعات لا نهائيّة من الجمل. وبهذا يكون التناول التوليديّ أكبر في طموحه كثيراً من التناول الوصفيّ؛ لأنه

لا يقنع بالاقتصار على تنظيم جميع أشكال الوقائع اللغويّة، وإنما ينزع أيضاً إلى أن ينتج أشكالاً لما لا يقع منها. فإذا أردنا التحديد قلنا – كما يذهب دي بوجراند – إنّه ليس نحواً لأشكال الوقائع بأيّ حال لكونه يعترف باقتصاره على تناول الإمكانات التجريديّة، أما الاستكشاف التجريبي لصدق هذا النحو، فيمكن أن يكون صعوبة كبرى(٦٥).

ومع أنَّ تشومسكي يكرّر تأكيد استقلال النحو عن المعنى، حاول النحو التحويليّ الهرب من مغبّة قصور فكرة التوزيع التي جاء بها هاريس، فشرع تشومسكي في إنشاء نظام من القواعد التجريديّة التي تنتج كلّ التوزيعات المقبولة في اللغة، وهكذا تحوّل الانتباه عن تحليل الكثير من الأمثلة إلى إنشاء القواعد، ولم يؤدّ هذا التحوّل في جوهره إلى تبسيط البحث في اللسانيات؛ لأنَّ كلّ مثال مخالف للقواعد السابقة كان سبباً في نشأة قواعد جديدة، فكان ذلك من عوامل صيرورة النموذج التحويليّ محصناً ضد التخطئة من حيث هو نظريّة.

هذا، ومن الأمور التقليديّة في السيميوطيقا أن يتمَّ تصنيف كلّ نواحي الصورة الشكلية تحت مفهوم النحو، وكلّ نواحي المعنى تحت مفهوم الدلالة، كما يتمّ تصنيف الجانب الاستعماليّ للغة تحت مفهوم التداوليات، ولقد بدأ المنهج التوليديّ التحويليّ بمجموعة حرّة من القواعد النحويّة لعلاج اللغة كلّها. أما الدلالة فقد جعلها تفسيراً للجمل التي ينتجها النحو بعد تمام إنتاجها، وأما الأغراض التداوليّة فقد أضيفت في بعض النماذج بوصفها مرحلة لاحقة من التفسير؛ مما اضطر هذا المنهج إما إلى تجاهل التفاعل بين هذه العوامل الثلاثة في الإنتاج والفهم الفعليين للكلام، وإما إلى إعادة بناء ذلك كلّه في قواعد نحويّة اعتباطيّة. وفي عرض بديل لما تقدّم تمَّ إعطاء المعنى دوراً أوّلياً منذ البداية فيما عرف باسم الدلالة التوليديّة، ومع صرف النظر عن القضايا المفصّلة عن بناء القواعد أشار النزاع حول هذه الأمور إلى مسألة أساسيّة تتعلّق ببناء نماذج اللغة(٦٦).

وبناء على ما سبق تُعدّ صور الجملة في النحو التحويليّ من وجهة النظر العمليّة قالبيّة؛ إذ يجري توليد الجملة لأوّل الأمر بوصفها نمطاً نحوياً، ثُمَّ يجري لها بعد ذلك تفسير دلاليّ، وأخيراً يأتي ولو في بعض الصور على الأقلّ شرح النواحي التداوليّة، وينمُّ هذا الترتيب عن التفصيلات النسبيّة لنظريات القواعد الحديثة. وهنا يُبدي (دي بوجراند) سخريته قائلاً: "لو كان مستعملو اللغة يصوغون الجمل الحقيقيّة بهذه الطريقة لكان عليهم أن يعيدوا بصورة مُصغَّرة تاريخ علم اللسانيات منذ عام (١٩٥٠م)، فإذا استطاعوا أن ينتهوا من جملة كاملة في وقت متواضع القصر يبلغ ثلاثين عاماً فقط، فإن لهم على أيّ حال أن يعدّوا أنفسهم سعداء الحظ"[٦٧].

وقد أسبغ تجاهل التفاعل بين العوامل الثلاثة السابقة على قواعد اللغة لدى تشومسكي صفة الحياديَّة أو الانحياز التي تستعلي على كلّ ما يمكن أن يؤدِّي إلى رعاية مواقف إنتاج الكلام واستقباله، وهنا يشير (ليونز) إلى أنَّ هناك إحساساً ما بأنَّ القواعد التي اقترحها وقدَّمها تشومسكي تقوم فعلاً بإنتاج الجمل عن طريق تطبيق سلسلة متعاقبة من القواعد، ولكن تشومسكي يحذرنا دائماً من أن نتصوَّر أنَّ إنتاج الجمل تَمَّ من خلال القواعد نفسها التي ينتج بها المتكلِّم الجمل في أيَّة لغة؛ لأنَّ قواعد اللغة إنَّما هي قواعد محايدة بين الإنتاج والاستقبال، وأنَّها قد تفسِّر إلى حدّ ما كلاً من العمليتين، ولكنها بلا شكّ تنحاز إلى إحداهما دون الأخرى[٦٨].

والنحو التحويليّ في معظمه نظام افتراضيّ، يسعى إلى تعيين الجمل الممكنة على وجه نهائيّ دون نظر إلى حدوثها في الواقع. وليست الأمثلة التي يأتي بها اللسانيون أمثلة في الواقع إلا إذا أخذت من نصوص أنتجت إنتاجاً عفوياً من لدن غير اللسانيين، ومع هذا نرى – وفقاً لدي بوجراند – أنَّ النحو الذي يبحث في التراكيب غير الواقعيّة يبدو بناء غريباً من حيث هو علم، كما نرى استكشاف صدقه

مشكلة خطيرة. ومن المؤكَّد أنَّ تعداد الجمل الممكنة يصبح بعد تنظيم نواة النحو مشكلة أدائيّة، وليست مقدرة الناس فوق كلّ ذلك إلا ما لديهم من مجموعة محدودة من مرتكزات بناء الجمل أو النصوص الممكنة الوقوع وفهمها لكونها ذات معنى وذات نفع في تحصيل الأشياء[٦٩].

ونضيف إلى ذلك أيضاً أنَّ اقتصار النموذج اللسانيّ التوليديّ في جميع تحوّلاته على تناول الإمكانات التجريديّة جعل منه نموذجاً غير سياقيّ؛ بمعنى أنَّ سعيه الأساس هو في اتّجاه تحديد طبيعة (المَلَكة اللغويّة البشريّة) التي هي مكوّن نوعيّ بيولوجي تصدر عن مبادئه الأساسيّة كلّ اللغات الإنسانيّة. وهكذا فإنَّ النموذج التوليديّ أكثر إمعاناً في صوريته الشكليّة، حيث يضع فوق تجريديّة اللغة عند (دي سوسير) تجريديّة أعلى هي (المَلَكة اللغويَّة)، وبدلاً من أن يكون (الاستعمال الكلامي أو الأدائي) في المرتبة الثانية، فإنَّه يصبح في المرتبة الثالثة، وبطبيعة الحال فإنَّ هذا التوجّه لا يقترب من منطقة التعامل مع الخطابات الأدبيّة إلا على سبيل الاستعارة التي راودت بعض نقّاد الأدب - مثل جوناثان كوللر – في القول بأنَّ موضوع النظريّة الأدبيّة هو (الكفاءة الأدبيّة)[٧٠].

وتشومسكي بذلك ليس لديه موقف من قضيّة الاستخدام الفعليّ للغة، وإن تطرق إليه فلا يكون ذلك إلا لبناء تصوّر معقول للمقدرة اللغويّة فحسب، ولهذا فهو لا يرفض الاستخدامات الفعليّة للغة – كما كانت تفعل الاتّجاهات السابقة – بل يرى في دراستها سبيلاً إلى الوصول إلى تلك القدرة، أما الاكتفاء بحدّ الأداء اللغويّ فيتوقّف عند حدّ السطح أو الوصف الشكليّ، وهكذا لا يكون الوصف اللغويّ للغة إجراء شكلياً، بل هو محاولة لاكتشاف طبيعة سيطرة المتكلّم على تلك اللغة، محاولة للوصول إلى وضع نموذج لتلك الكفاءة التي تقف وراء كلّ أداء لغويّ، هذا النموذج

يضمّ مجموعة من القواعد التي تصف الاستعمالات أو عمليات الأداء، وتسمح في الوقت نفسه بتوليد الاستعمالات الممكنة في اللغة[٧١].

وبعد أن قمنا بعرض بعض جوانب نظريّة تشومسكي في الأنحاء التحويليّة التوليديّة تبيّن لنا أنّ المنطلق الأساسيّ الذي سعت هذه النظريّة إلى وصفه بطريقة دقيقة ومحكمة هو (الجملة)، فالجملة هي الوحدة اللغويّة الكبرى التي يمكن أن يطالها الوصف اللغويّ لدى تشومسكي وأتباعه، ومن المُستغرَب لدى (نيكل) أنّه "لم نستطع في معسكر النحو التوليديّ برغم هدفه البعيد المدى لتفسير (النحويّة والمقبوليّة) الاتفاق بعد حول ضرورة الاشتراك في نحو النص. وكذا فقد نظر ن.تشومسكي المؤسِّس الحقيقيّ لهذا الاتجاه بشكل هامشيّ خاصّة، واتصالاً بمشكلة ترتيب المفردات، في تلك العلاقات متجاوزاً حدود الجملة. ولكنه أيضاً لم يناقش مسألة قبول وصف هذه الظواهر في نحو تام. وفي الحقيقة يطابق بذلك الاتجاه العام لمدرسته، وهو إحالة مشكلات ترتيب المفردات إلى مجال الأسلوبيّة، وهنا يلحق بمجال الأداء مرّة أخرى كلّ ما لا يحلّ بسهولة في مجال الكفاءة، ومن المؤكَّد تماماً أنَّ ثمَّة جزءاً من المشكلات يقع في المجال الكبير والأكثر حريّة للأسلوبيّة، بل من المحقَّق أنّه قد يغفل هنا أنَّه يجب أن يوجد تفريق بين ترتيب للمكوّنات وثيق الصلة نحوياً وترتيب أسلوبيّ (حر) نسبياً، ولا يستطيع المرء أن يقدر ويصف أنظمة هامشيّة، مثل نظام الأسلوبيّة، إلا حين يكون قد طرح النظام المحوريّ لتحليل مفصل"[٧٢].

ولهذا فإنْ كان علماء اللغة قد فكّروا جدياً باستحداث علم يُعالج القضايا والمسائل اللغويّة التي فاقت قدرات الجهاز اللغويّ المحصور في نظام الجملة، فإنَّ تشومسكي وأتباعه قد أراحوا أنفسهم من هذا العناء، وألحقوا كلّ ما يتجاوز حدود الجملة مما قد يتسبب لهم بإشكال بمجال الأسلوبيّة، وخاصة أن التحكّم بالجهاز

القاعديّ المتصل بأبنية الجملة ومساحة التحرك داخل هذه الأبنية أقلّ إجهاداً بكثير مما هي عليه الحال لو قورنت بوحدات تتجاوز حدود الجملة.

والنص مصطلحاً لم يغب عن نظر تشومسكي وأتباعه الذين ربما تطرّقوا إليه في بعض دراساتهم، إلا أنَّه (أي النص) لم يكن أسعد حالاً مما كان عليه لدى اللسانيات البنيويَّة، فقد نظر التحويليون إلى النصوص وأنواعها على أنَّها جمل كبرى، وأنَّها نتاج المعطى، وليس نتاج عمليَّة الاتصال ذاتها التي تلعب دوراً مهمّاً في عمليّة تكوين النص وتشكّله، ويُجري (دي بوجراند) مقارنة بين كلّ من اللسانيات البنيويّة واللسانيات التحويليّة من حيث الصيغة المفاهيميّة التي تمَّ من خلالها تناول النص والتعامل معه، ويرى أنَّ المقابلة الأولى معروفة تماماً بين علم اللغة البنيويّ وعلم اللغة التوليديّ، وقد كان علم اللغة النصيّ المبكّر ممثلاً في كلا المعسكرين، ففي علم اللغة البنيويّ أُدخل (النص) بوصفه الوحدة التالية الأعلى برتبة فوق الجملة، وفي علم اللغة التحويليّ التوليـديّ كان (النص) تتابعاً محكم الصياغـة من جمل جيّدة السبك(٧٣).

ودعت هذه الحال التي آلت إليها نظريّة تشومسكي في اللغة كثيراً من تلاميذه إلى أن يُحدِثوا تطويراً وتغييراً عليها، بحيث تستوعب جوانب دلالية وجوانب أخرى تداوليّة تقلّل من التجريديّة العالية للقواعد التي وضعها تشومسكي، وتضفي رغبة أعمق في أن تكون الدراسة اللغويّة أكثر ملاءمة للواقع اللغويّ، وليس من سبيل إلى ذلك إلا من خلال إدخال النصوص والخطابات في صلب دراساتهم، فهي الوحيدة التي تمثل واقعاً لغوياً يتمّ من خلاله تواصل الناس، فاللغة أساساً ترد في شكل نصوص متضمنة في مواقف حيّة ومحدّدة، وتتوسّل من خلال ذلك إلى تأدية وظائف تواصليّة معيّنة، وهناك عوامل أخرى تكتنف هذه العمليّة التواصليّة لا تظهر اللغة إلا في إطارها.

وتطوير نظريّة تشومسكي اللغويّة من أجل استيعاب النصوص وأنواعها لا يمكن أن يكون بإضافة بعض القواعد التحويليّة على النظام اللغويّ الخاصّ بالجملة من أجل تكييفه لتلبية هذه المطالب التي تتجاوز حدود الجملة، فالأمر هنا مختلف تماماً عمّا اعتاده تشومسكي وأتباعه فيما مضى، فقد كان بمقدورهم إجراء أيّ تعديل يرونه مناسباً على النظريّة اللغويّة من خلال هذه الإضافات المتعلّقة ببعض القواعد التحويليَّة التي تفي بغرض التطوير المتمحور حول الجملة ونظامها، ويرى (دي بوجراند) أنَّ هذه الأمور قد اتضحت من خلال محاولة افتراض وجود نحو تحويليّ للنصوص الأدبيّة، وقام الجدال بأنّ مجموعة من القواعد التحويليّة الإضافيّة يمكن أن تزاد على النحو المعتمد للغة للوصول إلى التسليم بمطالب النصوص الأدبيّة والشعريّة، ويبدو أنَّ هناك اعتراضين واضحين على ذلك، أوّلهما: أنَّ النحو الذي يتّسع بهذه الطريقة سيكون ذا طاقة تطبيقيّة مشؤومة تقضي بصحة إنتاج كلّ التراكيب ليصبح النحو في النهاية عاجزاً تماماً عن إيضاح أيّ شيء. والثاني: أنَّ كفاءة النصوص الأدبيّة والشعريّة تنشأ من التعديلات التي تعتري أنظمة اللغات من أجل هذه المناسبة الإبداعيّة بعينها، فإن خضعت هذه التعديلات للقواعد فقدت قدراً عظيماً من إعلاميتها وإثارتها للاهتمام[٧٤].

ومن جانب آخر فإنّه ليس بمقدور تشومسكي وأتباعه أن يقاربوا النصوص ويدرسوها على نحو ما صنعوا في دراستهم للجملة ونظامها من إقامة نحو تجريديّ قادر على توليد كمّ لا نهائي من الجمل، فلو رام تشومسكي وضع لسانيات للنص فلا يمكن لهذه اللسانيات أن تعمل على تهيئة نحو تجريديّ لتوليد كلّ النصوص الممكنة في اللغة، واستبعاد كلّ ما ليس نصاً، فمجال التوليد أوسع من أن يحاط به، ويطّرد اتّساعه على الدوام. إنَّ مفهوم ما ليس نصاً ليس ذا خطر؛ لأنَّ وروده يؤدّي في العادة

إلى عدم قبوله أو إلى عدم القدرة على الاتصال. أما العمل الأهمّ لعلم لغة النص، فهو بالأحرى دراسة مفهوم النصيّة من حيث هو عامل ناتج عن الإجراءات الاتصاليّة المتخذة من أجل استعمال النص. إنَّ النماذج التي تبدو أكثر مناسبة للعمليات المنتجة في مجال استخدام النص يجب أن تنسب إليها أعلى قيمة بوصفها تفسيرات إيضاحيّة، ولا ينبغي للصياغات التجريديّة التي تتفرّع عنها تراكيب متعمدة أن تعدّ ممثلة للغة الإنسانيّة حتى حين تكون عظيمة الجدوى في الإيضاح؛ ذلك بأنَّها في أحسن أحوالها صنعت من أجل المساعدة والوساطة، يتمّ استبعادها عندما نقترب من نموذج مقبول عن نماذج النشاط الإنساني"[٧٥].

وإذا كانت الأمور السابقة تعدّ عائقاً أمام النظريّة التحويليّة التوليديّة لأن تقيم أنحاء للنص على غرار أنحائها المتصلة بالجملة فإنَّ ذلك لا ينفي قيام بعض الاتجاهات النصيّة من الاستفادة من الأسس النظريّة التي قام عليها النحو التوليديّ التحويليّ، فقد أمدّ تشومسكي وأتباعه – منذ ستينات القرن الماضي - البحث النصيّ على اختلاف اتجاهاته وتشعّبها بالكثير من الأفكار التي أسهمت في تأسيس نماذج نصيّة ذات قيمة عالية استطاعت أن تعيد النظر في بناء النصوص وتشكّلها وتفسيرها، حيث "فتحت النظريّة التحويليّة التوليديّة في بعض ما توصّلت إليه من مبادئ، أبواباً أخرى أمام لسانيات النص، ويتبيَّن ذلك على سبيل المثال من خلال عودتها إلى مبدأ العمل والربط النحويين (نظريّة العامليّة والرابطيّة)، وهما يعملان في مستوى الجملة ومستوى النص، ولئن لم يهتم أبرز أعلام هذه النظريّة (تشومسكي) بالنص، فقد عمل كثير من الباحثين في هذا الإطار النظريّ على ولوج النص من خلال المبادئ التي قامت عليها تلك النظريّة مثل العمل والربط، فتعدّدت الدراسات المهتمّة بالإحالة في مختلف وجوهها"[٧٦].

كما أشار (رايزر) إلى أنَّ الاتجاه الذي ساد خلال الستينات هو محاولة إيجاد نحو للنص على الصورة التي دعا إليها (بيرويش) على أن يستفيد هذا النحو من الأسس النظريّة التي قام عليها النحو التوليديّ، لا سيّما في النواحي التي تتعلق بالجمل الصحيحة وغير الصحيحة، وكذلك الجمل المقبولة وغير المقبولة، وذلك ما جعل هذا الاتجاه في نظره يتأثّر بنظريّة تشومسكي من ناحية، وآراء كاتز Katz في المعاني من ناحية أخرى. ويذهب (رايزر) إلى أنَّ اللغويين الذين رأوا الاستفادة من آراء المدرسة التحويليّة التوليديّة قد انتهوا إلى أنَّ المجال الحقيقيّ لتطبيق أفكار هذه المدرسة هو النص، وليس الجمل المنعزلة[٧٧]. وفي هذا الإطار يُشير (دي بوجراند) إلى أنَّ الاتجاه التحويليّ يظلّ ناقصاً حتى يوضح الكيفيّة التي يتمّ بها إنشاء النصوص وفهمها[٧٨].

وفي السياق نفسه أيضاً يذهب (نيكل) إلى أنَّ "علم اللغة الحديث قد اضطلع في البداية بمحاولات متّئدة فقط لبحث سياقات أكبر عن أوجه انتظامها، ويسري هذا على البنيويّة التصنيفيّة والنحو التحويليّ التوليديّ أيضاً، وربما يتوقّع من الأخير الذي استهدف أن يوضح بنظامه القاعديّ بناء جمل صحيحة نحوياً وتفسيرها توضيحاً تاماً، اهتمام قويّ ببحوث علاقات سياقية بين الجمل؛ إذ إنَّ مفهومية المحورين: (النحويّة) و(المقبوليّة) ينبغي أن يكون لهما بكلّ تأكيد صلاحيّة متجاوزة حدود الجملة...، وقد أوجد الهدف الأضيق للنحو التقليديّ في الغالب الانطباع الزائف بالكمال، ويجب أن يؤدّي الطموح نحو الكمال عند وصف الكفاءة اللغويّة وفق (ك.إ.هايدولف) ضرورةً إلى تفسير كفاءة المتكلّم أيضاً لتوليد نصوص مترابطة من جهة، ولفهم تتابع مقدم من الجمل بوصفه نصاً، أو لمعرفة تراكم من الجمل غير مترابط، بل بلا معنى في أحوال ما، وفي الحقيقة يجب أن يستنتج من ذلك وصف علاقات سياقيّة تتجاوز حدّ الجملة من خلال قواعد النحو"[٧٩].

ويرى (دي بوجراند) أنّه ينبغي لمفهوم المقدرة Competence أن يحظى بنظرة أكثر اتساماً بالتكامليّة مما يجري عادة في قواعد الجملة، فعلينا أن نبحث في تحديد القدرات التي تجعل الناس في العادة من أصحاب المقدرة على إنتاج النصوص وفهمها بنجاح دائم (وإن لم يكن شاملاً)، وهذا النوع من نظريّة النص سيكون ذا طابع ذهنيّ في معناه الأساسيّ، وصالحاً من الناحية العمليّة للتصديق والتكذيب(٨٠).

وبناءً على ما سبق يمكننا القول بأنَّ هذه الأسس النظريَّة التي استقاها علماء لغة النص من الأنحاء التوليديّة التحويليّة قد أسهمت في تأسيس مجال رئيس من مجالات لسانيات النص وتحليل الخطاب يُسمّى بالتقليد التوليديّ التحويليّ في تحليل الخطاب، يسعى فيه التوليديون الذين يشتغلون على الخطاب إلى إقامة نحو أو أنحاء على غرار أنحاء الجملة، ومن المنطلقات نفسها التي تحدّدها التوليديّة، وهم وإن اعتمدوا على مبادئ النحو التوليدىّ فإنَّ ذلك لا يعني أنّهم يتشبّثون بها بشكل مطلق، فدراسة النصوص تقوم في هذا الاتّجاه على الأبعاد النظريّة للنحو التوليديّ التحويليّ فقط، وإن كان تشومسكي نفسه براء عملياً من الاحتفال بالنص بوصفه موضوعاً للدراسة اللسانيّة.

فهذه النظريات التوليديّة الخاصّة بالخطاب تسعى مثل الأنحاء التوليديّة إلى إنشاء نماذج للقدرة قادرة على تفسير توليد الأشكال الخاصة بالخطاب، ولعلّ الشعريّة التوليديّة هي القسم الأكثر تطوّراً في مجال دراسة النصوص من هذه الوجهة، فقد استطاع العروض التوليديّ تجديد العروض التقليديّ بشكل جذريّ، كما صنع النحو التوليديّ مع الأنحاء التقليديّة، وبناءً على ذلك فقد استطاعت الشعريّة التوليديّة أن تنظر في القواعد المجرّدة الخاصّة بالخطاب الشعريّ دون أن تربط نفسها بالبلاغة التي يشترك فيها كلّ من الشعر والنثر(٨١)، والنجاح نفسه لقيته الأعمال التي أنجزت في هذا السياق حول السرد(٨٢).

وليس هناك نموذج وحيد لتحليل الخطاب ولسانيات النص القائمة على أسس الأنحاء التوليديّة التحويليّة، بل هنالك نماذج متعدّدة تختلف من حيث قيمتها وأهميتها، نذكر منها: نموذج (فان دايك)، ونموذج (بتوفي)، ونموذج (بيرويش)، ونموذج (برتولت بريخت)...إلخ، ولعلّ أكثر هذه الأعمال شيوعاً على هذا المستوى وعلى مستوى لسانيات النص بشكل عامّ هي إنجازات (فان دايك)، ولنسق هنا على سبيل المثال تلك المقارنة التي أجراها (رايزر) بين نموذج (فان دايك) وبين نموذج (بتوفي)، حيث ذهب إلى أنّه بينما كان اهتمام (بتوفي) مركّزاً على النواحي النحويّة، فإن اهتمامات (فان دايك) عام ١٩٧٢م قد تجاوزت ذلك إلى النواحي الإجرائيّة، والتي دعت إلى مراجعة نظريّة (تشومسكي) في القدرة من خلال بحث الجوانب السايكولوجيّة، وذلك ما جعل فان دايك يستنبط مفهوم البنية الكلّية Macro – Structure التي يتمّ التعبير عنها من خلال البنى الصغرى في داخل النص[٨٣].

لقد ركّز (فان دايك) في دراساته على "مظهرين أساسيين من تحليل الخطاب، أوّلهما: مراعاة علائق الانسجام الخطيّ الموجود بين الجمل، وثانيهما: البنية الكبرى أو مدار الحديث. وقد فصّل القول في آليات الانسجام الخطيّ بالاعتماد على عدّة علائق؛ مثل المطابقة، والتداخل، وعلاقة الجزء بالكلّ، والإطار، وهذا المفهوم ينتمي إلى مجال علم النفس المعرفيّ، وأما مدار الحديث، فعنى به تكثيف نص طويل في كلمة أو في تركيب بالاعتماد على المعرفة اللغويّة، وعلى معرفة العالم، وعلى معرفة السياق"[٨٤].

ويرى (فان دايك) أنَّ كثيراً من الظواهر الخاصّة باللغة الطبيعيّة هي خواصّ خطابيّة، وأنّها من ثَمَّ لا يمكن وصفها بشكل كافٍ في أشكال النحو الموجودة، وبناءً على هذا يكون مشروعه عبارة عن محاولة لتجاوز ما يعتور النحو التوليديّ من

نواقص ناتجة حسب اعتقاده عن توجيه العناية كلّها للجملة، ويذهب (فان دايك) إلى أنَّ ثمَّة قدرة ينبغي للغويّ الاهتمام بها، هي القدرة النصيّة، فقدرتنا ليست جمليّة ولكنها نصيّة، والمتكلِّم الأهليّ للغة يستطيع اعتماداً على هذه القدرة إنتاج وتأويل ملفوظ ما بشكل شموليّ أو في شكل خطاب مترابط، وليس في شكل مجموعة خطيّة من الجمل النحويّة. هذا وعلى اللغويّ أن يفسِّر كيف يستطيع المتكلِّم أن يميِّز بين نصوص نحويّة وأخرى لاحِنة، وكيف يتعرّف أنواع الائتلاف بين نصوص مختلفة جداً على مستوى الشكل، وكيف يتمكّن من إعادة صياغتها بالاستعانة بنصوص أخرى.

ولعلّ أهمّ مفهوم يتناوله التوليديون الذين يعنون بتحليل الخطاب هو مفهوم القدرة، وهي تتعدّد عند (فان دايك) بحسب تعدّد أنواع النصوص[٨٥]. وتتيح هذه القدرة للمتكلِّم الأهليّ المثاليّ للغة المعيّنة فهم وتأويل أو تفسير عدد لا متناه من النصوص النحويّة، وبناءً على ذلك فإنَّ القدرة ذات طبيعة نصيّة، ومن ثَمَّ فإنَّ لسانيات الجملة لا تمثِّل إلا جزءاً من لسانيات النص تساهم في تأطيرها إلى جانب التداوليات. ويرى فان دايك أنَّ المتكلِّم المثاليّ – الذي يفترضه – قادر على التمييز بين نص شعريّ ونص آخر غير شعريّ (رياضيّ مثلاً)، ويعزو ذلك إلى قدرته النصيّة في إطار نحو توليديّ للنص، وإذا كانت القدرة عند تشومسكي تقوم على معرفة مضمرة بالجمل بعامّة أو تختص بالتراكيب بشكل مباشر ولا تهتم بالأوضاع، فإنَّ القدرة النصيَّة عند (فان دايك) أنواع؛ إذ يرى أنَّ ثمَّة – إلى جانب ما يسمّيه القدرة النصيّة – قدرة سرديّة[٨٦]، وهي داخلة في النحو النصيّ المؤهّل لتوليد مجموعة غير محدّدة العدد من البنى النصيّة السليمة القابلة للوصف اللسانيّ"[٨٧].

وكما يذهب تشومسكي إلى التمييز بين مفهومَيْ: (القدرة) و(الإنجاز)، ويقدِّم دراسة القدرة على دراسة الإنجاز الذي يرجئ الاهتمام به بعد الانتهاء من

دراسة القدرة، فإنَّ النحاة الذين يشتغلون بالنص يميّزون بين (قدرة سرديّة) و(إنجاز سرديّ)، وتأتي دراسة القدرة في المقام الأول، وبعد تحديدها يمكن أن نقوم ببلورة (الإنجاز) نظرياً. ويتّصل بمفهوم القدرة مفهوم آخر لدى (بتوفي) هو البنية العميقة، فلكلّ نص بنية عميقة نستطيع من خلالها توليد النص بشكل كامل وشموليّ، ويوازي هذا المفهوم مفهوماً آخر عند (فان دايك) هو البنية الكبرى، التي تحدّد انسجام النص، ومن المفترض أنَّ هناك قواعد تحويل تنقل النص من حالته العميقة إلى حالته السطحيّة(٨٨).

هذه هي عموماً بعض المبادئ التي تقوم عليها لسانيات النص المنطلقة من الأسس التوليديّة التحويليّة، وهي تثير إشكالات لعلّ أهمّها أنَّ البنية العميقة تصبح بمثابة خطاطة مجرّدة (موضوعاتيّة) ترتبط بالمقصد العامّ للغة وهو (التواصل)، ومن ثَمَّ تدمج هذه اللسانيات النصيّة مفهوم المقام والتداول ضمن هذه الخطاطة، ولسنا ندري إلى أيّ حدّ يمكن الحديث عن قدرة نصيّة تدخل فيها مثل هذه العناصر التي كانت تُعدّ عند رائد التوليديّة من المسائل المرتبطة بالإنجاز(٨٩).

لعلّ ذلك يرجع من وجهة نظر الباحث إلى العلاقة الجديدة التي قاربت بين مصطلح (القدرة) وبين عالم النص المرتبط ارتباطاً قوياً بالمنجز اللغويّ المتّصل عادة بواقع فعليّ محدّد، ولذا فليس من السهولة بمكان محاولة إسباغ طابع تجريديّ افتراضيّ على هذا الواقع النابض بالحياة؛ لهذا وجدنا معظم مصطلحات النحو التوليديّ التحويليّ التي تدور في فلك الجملة، قد اتسمت بطابع إجرائيّ جديد مع التوليديين الذين يشتغلون بلسانيات النص وتحليل الخطاب مما خفّف من غلواء التجريد الذهني المرتبط بها، هذا (التجريد) الذي سعى تشومسكي إلى توطينه في أغلب نظرياته اللغويّة المتّصلة بنحو الجملة.

وعلى الرغم من تلك التطوّرات التي حصلت للنظريّة التوليديّة التحويليّة على أيدي بعض الدارسين الذين اشتغلوا بتحليل النص والخطاب، إلا أنّنا نجد (رايزر) يرى أنَّه لم تتمّ الاستفادة من تلك التطوّرات في مجال التفاعل Interaction الذي هو البيئة الأساسيّة لإنشاء النصوص، أي أنَّها لم تركّز على القضايا المتعلّقة بكيفيّة إنتاج النصوص واستقبالها[٩٠].

هذا وبعدَ أن تناولنا بعض معالم الدراسات النصيّة التي أجريت في أحضان مدرستين من أشهر المدارس اللسانية الحديثة – اللسانيات البنيويّة واللسانيات التوليديّة التحويليّة - في القرن العشرين، تبيّن أنهما قد اتفقتا - بالرغم من الاختلافات الأساسيّة بينهما في الفلسفة والمنهج - على إعراضهما أوّل الأمر عن الإسهام في دراسة النص، وكان ذلك منهما بسبب وقوفهما عند حدود نحو الجملة، ولكن سرعان ما تغيّر الأمر، والتفتت المدرستان عن التزامهما الصارم بحدود الدراسة الشكلية لمباني الجمل، وبرز من علمائهما من تمرّد على هذا التقليد الضاغط، بحيث لم يعد النص أو الخطاب لدى هذه الفئة من الباحثين منطقة محظورة تحرم مقاربتها[٩١].

وظهر لنا أنَّ أعمال التحليل النصيّ التي شُرِع بها في ظلال هاتين المدرستين وتحت سلطان قواعد الجملة لتبدو مستندة إلى ثلاث بدهيات عليها اعتراض. أما البدهية الأولى، فتَقَبْلها معظم الدراسات ذات التوجه البنيويّ، وتلك التي تنتمي إلى القواعد التوليديّة في الوقت نفسه، وهذه البدهية هي بدهية التماثل بين التنظيم اللسانيّ للجملة وتنظيم النص. وقد أثبتت الدراسات الحديثة لعلم لغة النص أنَّه ليس من شأن علم النص إيجاد قوانين ثابتة لتكوين النصوص على نحو تلك القوانين المعمول بها في التنظيم اللسانيّ للجملة، بل يتحتّم عليه – كما يرى دي بوجراند – إيجاد مجموعة الإجراءات الواجبة لإنشاء النصوص في بيئة اجتماعيّة تستند في

الأساس إلى ظروف الموقف. ويعني ذلك أنَّه ليست هنالك قوانين صلدة لتكوين النصوص، وإنَّما هنالك عمليات تتناسب مع إستراتيجيّة التخطيط والسياق، تساعد على إنشاء النصوص؛ ذلك أنَّ مهمة النص هي أن يخلق بيئة اتصاليّة، وليس أن يبرز الكيفيّة التي تستخدم بها القواعد اللغويّة كما هو الشأن في اللغويات التي تستند إلى دراسة الجملة، ويعني ذلك أنَّ علم النص لا يستهدف وضع قوانين مجرّدة تولد بها النصوص كما تولد الجمل(٩٢).

وأما الثانية – ويختص بها أيضاً كلا الاتجاهين – فهي معالجة النصوص بزعمها أنظمة افتراضيّة أو عناصر من أنظمة. فقد حاول (هاريس ١٩٥٢م) أن يكشف عن قواعد التوزيع في النصوص وأن يتقدم بدعوى أنَّ النظامين الافتراضي والفعال متداخلان. وتمّ تخصيص مشاريع استطلاعيّة بوحي من النحو التحويليّ لإيجاد جهاز من القواعد لتوليد النص أو استخراجه...، هذه التجارب ونحوها عرضة لعدّة مآخذ، أوّلها: أنَّها لا تكشف لنا عن نموذج مقبول للنشاط الإنسانيّ، وثانيها: أنَّها لا تصلح من الناحية العملية لأيّة مجموعة كبيرة من النصوص التي يعتدّ بها، وثالثها: أنَّها لا تنظر نظرة واقعيّة إلى قضايا مثل: النصوص الشاذّة، والأسلوب الأفضل أو الأسوأ، وإثارة الاهتمام والإعلاميّة، والتفاعل الاتصاليّ"(٩٣).

وأما البدهية الثالثة التي يختصّ بها التوليديون فهي بدهية وجود القواعد النصيّة العميقة، والتي لها المكانة نفسها التي لقواعد الجملة، وهذا يعني إذن أنَّها أهل لتوليد عدد غير نهائي من النصوص انطلاقاً من عدد نهائي من الضوابط المطبقة بشكل استدلالي. وهي أهل أيضاً لإعطاء معيار يسمح بالتمييز بين نصوص جيّدة الصياغة ونصوص سيّئة الصياغة، وبين نصوص (قاعديّة) ونصوص (غير قاعديّة). ولا توجد قواعد نصيّة إلى يومنا هذا قادرة على ملء هذين المطلبين. وإنَّ هذا لم يعد مدهشاً –

كما يرى سشايفر – فإذا كان النص وحدة تواصلية سلسلتها اللسانية (مهما كان امتدادها) ليست سوى الإنجاز، فإنَّنا لا نفهم كيف لبنائها أن يكون قابلاً للاختزال – سواء تعلّق الأمر بإنتاجها أم بتلقيها – إلى عمل لضوابط لسانيّة محضة. وتعدّ دراسة الإنجاز اللسانيّ كما هو بدهي جزءاً أصيلاً من النصوصيّة، ولكن يجب من غير شكّ قلب الأولويّات: ليس المقصود اختزال النص إلى إنجازه اللسانيّ، ولكن المقصود هو سؤال هذا الإنجاز فيما يتعلّق بالعناصر التي تشهد على (إنشاء النص)، وقد يتطلّب هذا هجر مفهوم (القواعد النصيّة) نفسه. فإذا وجدت معايير للنصيّة، فإنها على أكثر تقدير معايير للقبول، وإن معايير القبول هذه إنَّما يحدّدها بشكل واسع سياق المقام للإرسال والتّلقي(٩٤).

ومهما يكن من أمر فإنَّه يبدو لنا أنَّ مفهوم النص / الخطاب قد ظهر في عصر البنيويّة والتوليديّة التحويليّة محمّلاً بدلالات خاصّة، مهما قيل في شأنها فهي لا بدّ تميّزه عن الجملة التي هي أعلى وحدة يهتمّ بها التحليل اللسانيّ في ذلك الوقت، وبهدي من تلك الإرهاصات الأولى التي قدّمت في تلك الفترة المبكّرة من نشأة لسانيات النص، تطوّرت نظريات تحليل الخطاب وعلم لغة النص في العقود الأخيرة من القرن العشرين مستفيدة من جميع الإنجازات التي تحقّقت في مضمار اللسانيات الحديثة باختلاف مدارسها واتجاهاتها البنيويّة والتوليديّة، وهي بذلك تسعى إلى مقاربة نسيج النص / الخطاب من منظور علميّ دقيق، ويمكننا الذهاب - والحال هذه - إلى تأكيد أنَّ مجمل ما تحقّق إلى الآن في علم لغة النص وتحليل الخطاب مدين بالشيء الكثير إلى اللسانيات البنيويّة واللسانيات التوليديّة التحويليّة، معرضين بذلك عن كل ما يمكن أن يُقلّل من القيمة العلميّة للأعمال المضيئة التي قدمت في تلك المرحلة، وما علم لغة النص وتحليل الخطاب في إطارهما الجديد إلا تطوير لهذين الاتجاهين.

## خاتمـة

لقد تبيّن لنا بعد هذا المسح التأريخي الذي تناول الإرهاصات الأولى وبدايات النشأة لعلم لغة النص إلى منتصف ستينات القرن العشرين أن هذا العلم لم يرتبط في نشأته الأولى بتخصّص معيّن، أو بلد بعينه، بل إنَّ معظم مؤرخي هذا العلم التمسوا بداياته الأولى في حقول علميّة متنوّعة ومتداخلة قديمة وحديثة، استوعبت هذه الحقول قدراً لا بأس به من تصوّرات نصيّة لقيت في عصرنا الحديث من يحتفي بها ويعلي قدرها، والسمة الأساسيّة لهذه التصوّرات هي مجيئها متناثرة منعزلة لا تربطها أية جسور، ولهذا وجدنا من روّاد علم لغة النص في الغرب من جعل أولى مهمّات هذا العلم هي تقصيها وجمعها ضمن إطار واحد يسمح بتفاعل بعضها مع بعض؛ ممّا يعود بالفائدة والنفع على علم النص بشكل عامّ، بل إنَّ بعضها لا تزال إلى وقتنا هذا تلقى اهتماماً كبيراً من قبل باحثين يقومون بتطويرها أو تجديدها وفقاً لمستحدثات هذا العلم ومستجدّاته.

ولهذا لا يمكننا أن نتصوّر أن تكون بعض الأحداث الجزئيّة أو الجهود الفرديّة لطائفة من علماء الغرب في بداية سبعينات القرن العشرين وراء وضع علم لغة النص؛ ذلك أنَّ التصوّرات النصيّة التي ذكرنا طَرَفاً منها في ثنايا البحث تُمثِّل الوضع الأوّل لهذا العلم، وقد رأينا كيف كان تحليل النص والخطاب يُمثِّل تقليداً عامّاً لدى بعض أعلام اللسانيات البنيويّة منذ مطالع القرن العشرين، وإن كان من فضل لهذه الطائفة المتأخرة من علماء لغة النص، فهو دعوتها - عندما اقتضت الحاجة الفكريّة ذلك - إلى استقلال علم لغة النص ليكوِّن فرعاً جديداً من فروع علم اللغة، له مناهجه الخاصّة وموضوعاته التي يُركِّز عليها.

وتبيّن للباحث أنَّ إشكالية علم النص في تلك المرحلة من نشأته الأولى لا تكمن في وجود مكان له ضمن العلوم الإنسانيّة فقط - فهذا هدف قد يكون بعيد المنال - ولكن أن يكون تخصصاً من التخصصات اللغويّة بدلاً من كونه ثاوياً في الحدود الفاصلة بين العلوم المتجاورة، وهذا ما حصل له بالفعل في المراحل التي تلت مرحلة النشأة، حيث تَحدّد موضوعه وتبيّن موقعه ضمن باقي فروع علم اللغة، تحت ما يُسمّى بـ(لسانيات النص) أو (علم لغة النص) أو (نحو النص)...، وهذا العلم لا يزال إلى اليوم يستشرف آفاقاً جديدة وتحولات عديدة من خلال تطوير أدواته الوصفيّة ومناهجه البحثيّة.

## الهوامش والتعليقات:

١. يُنظر: فان دايك، تون إيه: "من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي"، ترجمة: أحمد صديق الواحي، مجلة النقد الأدبي فصول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد٧٧، ٢٠١٠م، ص٢٣.

٢. يُنظر: راستيي: فنون النص وعلومه، ص٢١، ٥٤.

٣. يُنظر: فان دايك: النص والسياق، ص٣١؛ فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص١٢.

٤. يُنظر: عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص١٢.

٥. يُنظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص٧٢.

٦. يُنظر: مصلوح: العربية من نحو (الجملة) إلى نحو (النص)، ص٤١٠.

٧. يُنظر: الشاوش: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ج١، ص٧٥.

٨. يُنظر: فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص٢٣٣.

٩. يُنظر: الزناد: نسيج النص، ص١٨؛ عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص١٤.

١٠. يُنظر: الشاوش: أصول تحليل الخطاب، ج١، ص٢٥.

١١. يُنظر: راستيي: فنون النص وعلومه، ص٥٤.

١٢. يُنظر: مصلوح: العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص٤١٤.

١٣. دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص٤٢١.

١٤. يُنظر: عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص١٤.

١٥. يُنظر: فيهفجر: سمات دلالية وبنية النص، ص٢٨٤.

١٦. يُنظر: فولفجانج، فيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ص١٤.

١٧. يُنظر: برينكر: التحليل اللغوي للنص، ص٣٠.

١٨. يُنظر: فالانسي: النقد النصي، ص١٦٨.

١٩. يُنظر: تادييه: النقد الأدبي في القرن العشرين، ص٢٦٧.

٢٠. يُنظر: فاليط: النص الروائي (تقنيات ومناهج)، ص٨٣.

٢١. فالانسي: النقد النصي، ص١٦٩؛ المهيري: اللسانيات الوظيفية، ص٣٩؛ عناني: المصطلحات الأدبية الحديثة، ص١٠١.

٢٢. فاولر: اللسانيات والرواية، ص٢٢.

٢٣. المهيري: اللسانيات الوظيفية، ص٣٩، ٤٠؛ وانظر للمؤلف نفسه: نظرات في التراث اللغوي العربي، ص٢٣١.

٢٤. يُنظر: بارت: هسهسة اللغة، ص٢٢.

٢٥. المرجع السابق، ص١٨.

٢٦. يُنظر: طوني بينيت: مفاتيح اصطلاحية جديدة، ص٦٨٨.

٢٧. يُنظر: يقطين، سعيد: "الترابط النصي والخطاب الروائي العربي"، جامعة البحرين، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٨ / ١٩، ٢٠١٠م، ص١٨٢.

٢٨. يُنظر: يقطين، سعيد: "من النص إلى النص المترابط: مفاهيم أشكال تجليات"، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد٢، المجلد٣٢، ٢٠٠٣م، ص٧٧، ٧٨.

٢٩. يُنظر: راستيي: فنون النص وعلومه، ص٨٩، ٩٣.

٣٠. يُنظر: مصلوح: العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص٤١١.

٣١. نيكل: علاقات سياقية بين الجمل في الإنجليزية، ص٢٤٧.

٣٢. يُنظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص٦٥؛ غلفان، مصطفى: "اللسانيات وتحليل الخطاب (أية علاقة؟ تساؤلات منهجية)"، مجلة النقد الأدبي فصول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد٧٧، ٢٠١٠م، ص٥٧.

٣٣. دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص٧٨.

٣٤. يُنظر: كلماير وآخرون: أساسيات علم لغة النص، ص٣٣.

٣٥. يُنظر: مصلوح: في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية (آفاق جديدة)، ص٢٢٥.

٣٦. يُنظر: هاينه مان وفيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ص١٧.

٣٧. يُنظر: المرجع السابق، ص١٨.

٣٨. يُنظر: يقطين: تحليل الخطاب الروائي، ص١٧؛ انظر: O.Hendrick Wiliam: علم اللغة السيميائي والأدب المروي، ص٩؛ مصلوح: العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص٤٠٧، ٤٠٨؛ الشاوش: أصول تحليل الخطاب، ج١ ص٣٨؛ طبجون، رابح: "تحليل الخطاب عند سارة ميلز"، مجلة النقد الأدبي فصول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد٧٧، ٢٠١٠م، ص٥٧.

٣٩. الشاوش: أصول تحليل الخطاب، ج١ ص٣٨.

٤٠. يُنظر: فيهفجر: سمات دلالية وبنية النص، ص٢٦٣.

٤١. يُنظر: عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص٢٣.

٤٢. يُنظر: عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص٢٣.

43. A. Van Dijk,(Some Aspects of Text Grammar), P.26.

٤٤. يُنظر: فان دايك: النص والسياق، ص٣٣.

٤٥. يُنظر: لقاح: مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر، ص٢٠.

٤٦. يُنظر: هاينه مان وفيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ص١٧.

٤٧. يُنظر: عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص١٥.

٤٨. يُنظر: يقطين: تحليل الخطاب الروائي، ص١٨.

٤٩. يُنظر: هيندريك: علم اللغة السيميائي والأدب المروي، ص٦٨.

٥٠. يُنظر: فيهفجر: سمات دلالية وبنية النص، ص٢٨٣.

٥١. يُنظر: تودوروف: مفاهيم سردية، ص٣٣.

٥٢. نيكل: علاقات سياقية بين الجمل في الإنجليزية، ص٢٤٧، ٢٤٨.

٥٣. يُنظر: تادييه: النقد الأدبي في القرن العشرين، ص٢٦٧.

٥٤. يُنظر: بارت: هسهسة اللغة، ص٢٤١، ٢٤٣.

٥٥. يُنظر: تادييه: النقد الأدبي في القرن العشرين، ص٢٧٢.

٥٦. يُنظر: تادييه: النقد الأدبي في القرن العشرين، ص٢٦٩؛ رابح: تحليل الخطاب عند سارة ميلز، ص١١٣.

٥٧. يُنظر: يقطين: تحليل الخطاب الروائي، ص١٨.

٥٨. يُنظر: تادييه: النقد الأدبي في القرن العشرين، ص٢٧٤.

٥٩. يُنظر: غلفان: اللسانيات وتحليل الخطاب، ص٥٩.

٦٠. دي بوجراند: علم لغة النص: نحو آفاق جديدة؟ ص٢٣.

٦١. يُنظر: المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية ص٢٨.

٦٢. يُنظر: هاينه مان وفيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ص١٦.

٦٣. يُنظر: برينكر: التحليل اللغوي للنص، ص٢٩؛ عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص٤١.

٦٤. بارت: لذّة النص، ص٨٩.

٦٥. دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص٧٨.

٦٦. يُنظر: المرجع السابق، ص٨٢، ٨٣.

٦٧. المرجع السابق، ص١٢٧.

٦٨. يُنظر: بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص٤٤.

٦٩. يُنظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص١٠٢.

٧٠. يُنظر: محسب، محيي الدين: اللسانيات والخطاب الأدبي، مجلة علامات، جدة، ج٥٥، م١٤، ٢٠٠٥م، ص١٢٥.

٧١. يُنظر: بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص٤١.
٧٢. نيكل: علاقات سياقية بين الجمل في الإنجليزية، ص٢٤٤.
٧٣. يُنظر: دي بوجراند: علم لغة النص: نحو آفاق جديدة؟، ص١٥.
٧٤. يُنظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص٥٧٨.
٧٥. يُنظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص٩٥.
٧٦. الزناد: نسيج النص، ص١٧.
٧٧. يُنظر: عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص٢٤.
٧٨. المرجع السابق، ص٤١.
٧٩. نيكل: علاقات سياقية بين الجمل في الإنجليزية، ص٢٤٣.
٨٠. يُنظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص٩٥.
٨١. هناك فئة من الباحثين تُقلّل من قيمة الدراسات اللسانيّة التي تناولت الشعريّة، وترى أنَّ الشعريَّة التوليديَّة قد أخفقت؛ إذ لم تتجاوز ترجمة بعض المفاهيم القديمة، وترى أيضاً أن تحليل (ياكبسون) بسيط، وفوق هذا وذاك إذا كان اللسانيون عجزوا عن إعطائنا قوانين للسيطرة على اللغة اليوميّة، فكيف يستطيعون أن يقدّموا قواعد لوصف الخطاب الشعريّ؟!. انظر: مفتاح: تحليل الخطاب الشعري، ص١٣.
٨٢. يُنظر: يقطين: تحليل الخطاب الروائي، ص٢٤؛ لقاح: مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر، ص٢٠.
٨٣. يُنظر: عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص٢٥.
٨٤. مفتاح: التشابه والاختلاف، ص٣٨.
٨٥. تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ القدرة اللسانيّة بعد تشومسكي تشعّبت عند مجموعة من اللسانيين، فهناك القدرة التداوليّة، والقدرة الإيديولوجيّة، والقدرة التواصليّة...إلخ. انظر: لقاح: مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر، ص٢٦.

٨٦. إنَّ السرديّة بالنسبة لـ(كوت زفينولد) مشتقّة من نموذج كوني أو عالٍ للنص، ومن ثَمَّ وجب في رأيه رصد الكلّيات اللغويّة الخاصّة بالنص. انظر: لقاح: مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر، ص٢١.

٨٧. يُنظر: لقاح: مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر، ص٢٠، ٢١.

٨٨. يُنظر: لقاح: مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر، ص٢١؛ بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص٥٨، ١٥٦.

٨٩. يُنظر: لقاح: مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر، ص٢٢.

٩٠. يُنظر: عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص٢٦.

٩١. يُنظر: مصلوح: العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص٤١١.

٩٢. يُنظر: عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص٤٧.

٩٣. يُنظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص١٠٢.

٩٤. يُنظر: سشايفر: النص، ص١٣٠، ١٣١.

## المصادروالمراجع

١. بارت، رولان: لذة النص، ترجمة: منذر عياشي، ط١، حلب، مركز الإنماء الحضاري، ١٩٩٢م.

٢. بارت، رولان: من العمل إلى النص، بحث ضمن كتاب: دراسات في النص والتناصية، ترجمة: محمد خير البقاعي، ط١، حلب، مركز الإنماء الحضاري، ١٩٩٨م.

٣. بارت، رولان: هسهسة اللغة، ترجمة: منذر عياشي، ط١، حلب، مركز الإنماء الحضاري، ١٩٩٩م.

٤. بحيري، سعيد حسن: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ط١، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، ١٩٩٧م.

٥. برينكر، كلاوس: التحليل اللغوي للنص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، ط٢، القاهرة، مؤسسة المختار، ٢٠١٠م.

٦. تادييه، جان ايف: النقد الأدبي في القرن العشرين، ترجمة: قاسم المقداد، ط١، دمشق، المعهد العالي للفنون المسرحية، ١٩٩٣م.

٧. تودوروف، تزيفيتان: مفاهيم سردية، ترجمة: عبد الرحمان مزيان، ط١، الجزائر، منشورات الاختلاف، ٢٠٠٠م.

٨. خطابي، محمد: لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٩١م.

٩. دي بوجراند، روبرت: علم لغة النص: نحو آفاق جديدة؟، بحث ضمن كتاب: (علم لغة النص نحو آفاق جديدة)، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٧م.

١٠. دي بوجراند، روبرت: النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، ط١، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٨م.

١١. راستيي، فرانسوا: فنون النص وعلومه، ترجمة: إدريس الخطاب، ط١، الدار البيضاء، دار توبقال، ٢٠١٠م.

١٢. الزناد، الأزهر: نسيج النص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً)، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣م.

١٣. سشايفر، جان ماري: النص، بحث ضمن كتاب (العلاماتية) وعلم النص، ترجمة: منذر عياشي، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤م.

١٤. الشاوش، محمد: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للتوزيع، ٢٠٠١م.

١٥. طبجون، رابح: تحليل الخطاب عند سارة ميلز (من إنتاج النص إلى تسويقه)، مجلة النقد الأدبي فصول (ملف العدد: تحليل الخطاب: رهانات وآفاق)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد٧٧، ٢٠١٠م.

١٦. طوني بينيت ولورانس غروسبيرغ وميغان موريس: مفاتيح اصطلاحية جديدة (معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع)، ترجمة: سعيد الغانمي، ط١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠م.

١٧. عناني، محمد: المصطلحات الأدبية الحديثة: دراسة ومعجم إنجليزي _ عربي، ط٣، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر، ٢٠٠٣م.

١٨. عوض، يوسف نور: علم النص ونظرية الترجمة، ط١، مكة المكرمة، دار الثقة للنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ.

١٩. غلفان، مصطفى: اللسانيات وتحليل الخطاب (أية علاقة؟ تساؤلات منهجية)، مجلة النقد الأدبي فصول (ملف العدد: تحليل الخطاب: رهانات وآفاق)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد٧٧، ٢٠١٠م.

٢٠. فالانسي، جيزيل: النقد النصي، بحث ضمن كتاب: مدخل إلى مناهج النقد الأدبي، ترجمة: رضوان ظاظا، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٢١)، ١٩٩٧م.

٢١. فاليط، بيرناد: النص الروائي (تقنيات ومناهج)، ترجمة: رشيد بنحدو، ط١، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩م.

٢٢. فان دايك، تون إيه: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، دار القاهرة للكتاب، ٢٠٠١م.

٢٣. فان دايك، تون إيه: من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي (سيرة ذاتية أكاديمية موجزة)، ترجمة: أحمد صديق الواحي، مجلة النقد الأدبي فصول (ملف العدد: تحليل الخطاب: رهانات وآفاق)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد٧٧، ٢٠١٠م.

٢٤. فان دايك، تون إيه: النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلى علم النص)، بحث ضمن كتاب: (العلاماتية وعلم النص)، ترجمة: منذر عياشي، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤م.

٢٥. فان دايك، تون إيه: النص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي)، ترجمة: عبد القادر قنيني، المغرب، أفريقيا الشرق، ٢٠٠٠م.

٢٦. فاولر، روجر: اللسانيات والرواية، ترجمة: أحمد صبرة، ط١، الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية للنشر، ٢٠٠٩م.

٢٧. فضل، صلاح: بلاغة الخطاب وعلم النص، ط١، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (١٦٤)، ١٩٩٢م.

٢٨. فولفجانج هانيه مان وديتر فيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة: سعيد بحيري، ط١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٤م.

٢٩. فيهفجر، ديتر: سمات دلالية وبنية النص، ضمن كتاب: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.

٣٠. كلماير وآخرون: أساسيات علم لغة النص (مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه)، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط١، ٢٠٠٩م.

٣١. لقاح، عبد الناصر: مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر، بحث ضمن كتاب: (اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق)، مكناس، جامعة المولى إسماعيل، ١٩٩٢م.

٣٢. المتوكل، أحمد: الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)، ط١، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠م.

٣٣. محسب، محيي الدين: اللسانيات والخطاب الأدبي، مجلة علامات، جدة، ج٥٥، م١٤، ٢٠٠٥م.

٣٤. مصلوح، سعد: العربية من نحو (الجملة) إلى نحو (النص)، بحث ضمن الكتاب التذكاري (الأستاذ عبد السلام هارون مُعلِّماً ومؤلفاً ومحقّقاً)، إعداد: وديعة طه النجم وعبده بدوي، ط١، الكويت، جامعة الكويت، ١٤١٠هـ.

٣٥. مصلوح، سعد: في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية (آفاق جديدة)، ط١، الكويت، مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٣م.

٣٦. مصلوح، سعد: نحو أجرومية للنص الشعري (دراسة في قصيدة جاهلية)، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد العاشر، العدد الأول، ١٩٩١م.

٣٧. مفتاح، محمد: تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، ط٣، الدار البيضاء، المركز الثافي العربي، ١٩٩٢م.

٣٨. مفتاح، محمد: التشابه والاختلاف (نحو منهاجية شمولية)، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦م.

٣٩. المهيري، عبد القادر: اللسانيات الوظيفية، بحث ضمن كتاب: (أهم المدارس اللسانية)، ط١، تونس، المعهد القومي لعلوم التربية، ١٩٨٦م.

٤٠. المهيري، عبد القادر: نظرات في التراث اللغوي العربي، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.

٤١. نيكل، جرهارد: علاقات سياقية بين الجمل في الإنجليزية، بحث ضمن كتاب: (علم لغة النص نحو آفاق جديدة)، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٧م.

٤٢. ويليام، هيندريك: علم اللغة السيميائي والأدب المروي، ترجمة: نوزاد حسن أحمد ويوئيل يوسف عزيز، ط١، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠١٠م.

٤٣. يقطين، سعيد: تحليل الخطاب الروائي (الزمن – السرد – التبئير)، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٨٩م.

٤٤. يقطين، سعيد: الترابط النصي والخطاب الروائي العربي، جامعة البحرين، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٨ / ١٩، ٢٠١٠م.

٤٥. يقطين، سعيد: من النص إلى النص المترابط: مفاهيم أشكال تجليات، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد٢، المجلد٣٢، ٢٠٠٣م.